جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاديات التمويل والبنوك

الرقم التسلسلي:

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر(أكاديمي)

العنوان

دور القطاع الفلاحي في تنويع الصادرات الجزائرية للفترة (2000-2014)

إعداد الطالب
بن ساعد فوزي

تاريخ المناقشة 2016/05/25

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

- سنوسي علي (الرتبة) أستاذ(ة) محاضر "أ" جامعة المسيلة.....رئيسا
- محادي سالم (الرتبة) أستاذ مساعد "أ" جامعة المسيلة.....مشرفا ومقررا
- ذبيح عقيلة (الرتبة) أستاذة مساعدة "أ" جامعة المسيلة..... .....ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــــر

أولا أتقدم بالشكـــــــر الى الأستاذ محادي سالم الذي قام بالإشراف على هذا البحث وتقديم النصح والتوجيه طوال فترة انجاز هذا البحث واسال الله سبحانه وتعالى ان يجعلها في ميزان حسناته

والى كل الأصدقاء الاوفياء الذين ساعدوني من قريب ومن بعيد في انجاز هذا البحث

إهداء

اهدي عملي المتواضع هذا الى والدي ووالدتي
واخوتي وكل الاهل والاقارب

الى كل زملاء الدراسة

الى كل من ساعدني في
انجاز هذا البحث من
قريب ومن بعيد

خاصة الأستاذ محادي سالم

الى الأصدقاء

رزقي

سالم

هشام

نجيب

أحمد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	
اهداء	
فهرس المحتويات	i-ii
فهرس الجداول والاشكال	
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: مدخل الى التصدير	6
تمهيد	7
المبحث الأول: ماهية التصدير	8
المطلب الأول: مفهوم التصدير واهميته	8
المطلب الثاني: أنواع التصدير وأهدافه	10
المطلب الثالث: مزايا وعيوب التصدير	11
المبحث الثاني: اهم نظريات التصدير	13
المطلب الأول: سياسة التصدير عند التجاريين	13
المطلب الثاني: الصادرات في الفكر الكلاسيكي	14
المطلب الثالث: الصادرات في الفكر الحديث	15
المبحث الثالث: دوافع التصدير وملامح نجاحه	15
المطلب الأول: دوافع التصدير	15
المطلب الثاني: استراتيجية التصدير	17
المطلب الثالث: ملامح نجاح التصدير	18
خلاصة الفصل	19
الفصل الثاني: السياسة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	20
تمهيد	21
المبحث الأول: ماهية السياسة الفلاحية	22
المطلب الأول: مفهوم السياسة الفلاحية	22
المطلب الثاني: اهداف السياسة الفلاحية	23
المطلب الثالث: أنواع السياسات الفلاحية	24
المطلب الرابع: مضمون السياسة الفلاحية	24
المبحث الثاني: السياسة الفلاحية في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية	26
المطلب الأول: ماهية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية واهدافه	26

المطلب الثاني: برامج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية	27
المطلب الثالث: اليات تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية	29
المبحث الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي	32
المطلب الأول: ماهية سياسة التجديد الفلاحي والريفي	32
المطلب الثاني: اهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي	32
المطلب الثالث: الركائز الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي	33
خلاصة الفصل	35
الفصل الثالث: دور القطاع الفلاحي في تنويع الصادرات الوطنية خلال الفترة 2000-2014	36
تمهيد	37
المبحث الأول: تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة 2000-2014	38
المطلب الأول: تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	38
المطلب الثاني: تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي	43
المبحث الثاني: تطور الصادرات الفلاحية خلال الفترة 2000-2014	46
المطلب الأول: تطور الصادرات الفلاحية في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	46
المطلب الثاني: تطور الصادرات الفلاحية في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي	48
المطلب الثالث: مكانة الصادرات الفلاحية ضمن الصادرات الكلية خلال الفترة 2000-2014	50
المبحث الثالث: اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه الصادرات الفلاحية وبعض الحلول المقترحة	50
المطلب الأول: مشاكل ومعوقات الصادرات الفلاحية في الجزائر	50
المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتشجيع الصادرات الفلاحية	52
خلاصة الفصل	53
الخاتمة	54
قائمة المراجع	

قائمة الجداول والاشكال

فهرس الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول رقم(01): انتاج الحبوب الشتوية والصيفية خلال الفترة 2000، 2008	38
الجدول رقم(02): انتاج الحبوب الجافة خلال الفترة 2000-2008	39
الجدول رقم(03): تطور بعض المحاصيل الزراعية خلال الفترة 2000-2008	40
الجدول رقم(04): تطور اليد العاملة خلال الفترة 2000-2008	41
الجدول رقم (05): تطور المساحة الصالحة للزراعة لبعض المحاصيل خلال الفترة2000-2008	42
الجدول رقم(06): تطور انتاج الحبوب خلال الفترة 2009-2014	43
الجدول رقم(07): تطور انتاج الحبوب الجافة خلال الفترة 2009-2014	44
الجدول رقم(08): تطور بعض المحاصيل الزراعية خلال الفترة 2009-2014	44
الجدول رقم(09): تطور اليد العاملة خلال الفترة 2009-2014	45
الجدول رقم(10): تطور المساحة الزراعية للحبوب وبعض المحاصيل الأخرى	45
الجدول رقم (11): تطور الصادرات الفلاحية خلال الفترة 2000-2007	47
الجدول رقم(12): اهم المنتجات الفلاحية المصدرة خلال الفترة 2000-2007	48
الجدول رقم(13): تطور الصادرات الفلاحية خلال الفترة 2008-2014	49

قائمة الاشكال

العنوان	الصفحة
الشـــكل رقم (01): مكانة الصـــادرات الفلاحية بالنســـبة للصـــادرات الكلية خلال الفترة 2000-2013	50

مقدمة

مقدمة

تعتبر التجارة الخارجية محرك أساسي للتنمية الاقتصادية وذات تأثير إيجابي في تنظيم واستغلال الموارد الاقتصادية حيث اثبتت العديد من الدراسات ان التجارة الخارجية تؤثر بشكل حاسم على الجانب المادي لعملية التراكم الرأسمالي والاستثمار، اذ تمثل قضية التصدير محورا أساسيا في رسم السياسات الاقتصادية للدول لكونها مصدر هام لتدفقات النقد الأجنبي، حيث تعد حصيلة الصادرات المصدر الرئيسي للموارد المالية المتدفقة الى القطر الوطني من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على تغطية ما تحتاجه من واردات التصنيع والنمو، ويرتبط بتحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، الامر الذي يسرع من عملية التنمية الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من الدول أولت أهمية معتبرة للتجارة الخارجية، إلا أن الصادرات الجزائرية بقيت تتميز بعدم التنوع والتركيز على قطاع واحد وهو المحروقات، منذ الاستقلال الامر الذي جعل عملية التنمية الاقتصادية مرهونة بأسعار البترول، والتي تتميز بالتقلب وعدم الثبات من حين إلى أخر، وتتميز بالزوال، الأمر الذي جعل الدولة تبحث عن بدائل، من خلال مجموعة من الإصلاحات التي مست معظم القطاعات القادرة على تنويع الصادرات الوطنية، ومن بين هذه القطاعات نجد القطاع الفلاحي الذي مر بمجموعة من الإصلاحات بهدف تفعيله وجعله يساهم في عملية التنمية الاقتصادية للبلاد، من خلال الإمكانيات المعتبرة التي تتميز بها بلادنا في المجال الفلاحي، واستغلالها استغلالا امثل، وبناءا على هذا نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

- **هل ساهم القطاع الفلاحي في تنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014؟**

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1. فيما تكمن أهمية التصدير؟
2. ماهي السياسات الفلاحية المتبعة من طرف الحكومة لتنشيط القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2014؟
3. كيف كان تأثيرها على تطور الصادرات من المنتوجات الفلاحية؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي والاسئلة الفرعية السابقة نطرح الفرضيات التالية:

1. تعتبر عملية التصدير محرك للتنمية الاقتصادية.
2. خضع القطاع الفلاحي في الجزائر لمجموعة من الإصلاحات خاصة تلك المتبعة بعد سنة 2000 والمتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي تم توسيعه سنة 2002 بإدراج تنمية العالم الريفي فيه، ثم في سنة 2008 تم إطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي والتي كان هدفها النهوض بالقطاع الفلاحي وعصرنته.

3. يتمتع القطاع الفلاحي في الجزائر بمجموعة من المقومات والموارد تجعله يلعب دورا حاسما في الاقتصاد الوطني من خلال تنويع الصادرات الوطنية إلا أن هذه الأخيرة مازالت تتميز بهيمنة قطاع المحرقات.

4. **اهداف البحث:**

نهدف من خلال هذ البحث الى:

- إبراز أهمية التصدير، ودوافعه ودوره في تزويد الاقتصاد الوطني بالعملة الأجنبية.
- التأكيد على دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- الإحاطة بمضمون السياسات الفلاحية الجديدة المتبعة من طرف الدولة ومعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الصادرات الوطنية والخروج من التبعية لقطاع المحروقات.
- الاطلاع على أهم المشاكل التي تواجه تطور الصادرات الفلاحية؟ وما هي أهم الحلول المقترحة لتشجيع الصادرات من المنتجات الفلاحية؟

أسباب اختيار الموضوع:

يعود السبب في اختيار هذا الموضوع إلى أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، من خلال دوره في تحقيق الاكتفاء الذاتي ومساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة ايراداته من خلال تصدير المنتجات الفلاحية.

وباعتبار ان الاقتصاد الوطني يعتمد على الريع البترولي والذي تتسم اسعاره بعدم الثبات والزوال فيجب التأكيد على دور القطاع الفلاحي في تنويع الصادرات الوطنية خارج المحروقات.

الدراسات السابقة:

1. دراسة للباحث زهير عماري تحت عنوان: "تحليل قياسي اقتصادي لاهم العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009".
حيث تطرق الباحث الى تفسير الإنتاج من خلال المدارس الاقتصادية المختلفة وأشهر أنواع النماذج لدوال الإنتاج وخصائصها مبرزا بعض الدوال المستخدمة في المجال الزراعي، ثم تطرق الى واقع القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 1980-2009، ثم تناول خصائص وعوامل الإنتاج الفلاحي في الجزائر والناتج الفلاحي وفروعه والابعاد الاستهلاكية والتغذوية لمكوناته، ثم نمذجة دالة الإنتاج الفلاحي حالة الجزائر وخلص من خلال الدراسة الى ان:

الزراعة الجزائرية تتسم بالكثافة الرأسمالية أكثر من كونها ذات كثافة للعمل الزراعي وذلك نظرا لغياب الية لسوق العمل الزراعي لا سيما ان نمط القطاع الفلاحي الجزائري تقليدي.

التدني النسبي لمعدل التطور التكنلوجي للسنوات جميعا مقارنة بمعدلات النمو المتحققة للمدخلات.

الناتج النباتي في الفلاحة الجزائرية يتسم بالكثافة العمالية أكثر من كونه ذا كثافة للمكننة الزراعية.

الإنتاج الحيواني في الزراعة الجزائرية بالكثافة العمالية أكثر من كونه ذا كثافة للثروة الحيوانية.

2. دراسة للباحث صاحب يونس تحت عنوان: "السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة مواد غذائية أساسية للفترة 2000-2014.

تطرق الباحث الى موضوع السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية، إضافة الى الوضع الغذائي العالمي، وتناول تطور القطاع الفلاحي من التواجد العثماني الى غاية 1999 واهم التغيرات والتطورات التي حصلت في القطاع الفلاحي خلال تلك الفترة، وقام بدراسة وتحليل تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الأساسية بين سنة 2000 و2014 وخلص الى نتيجة مفادها فشل القطاع الفلاحي ولعدة أسباب مختلفة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مادتي الحبوب والحليب بين سنتي 2000 و2014.

3. دراسة للباحث غردي محمد تحت عنوان: "القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

حيث تطرق الباحث الى دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والامكانيات المتاحة في الجزائر، ثم الاستثمار الزراعي، ثم قام باستعراض الدعم الزراعي في إطار السياسات الدولية والسياسة الزراعية في الجزائر، كما تطرق الى المنظمة العالمية للتجارة واهم الاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية وتطور المفاوضات في المجال الزراعي، وانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة وتحديات القطاع الزراعي والإجراءات الممكن اتخاذها لحمايته.

وخلص الباحث الى مجموعة من النتائج أهمها ان القطاع الزراعي في الجزائر يواجه تحديات كبيرة في حالة الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة في إطار اتفاقية الزراعة والاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية، ولمواجهة هذه التحديات يجب استغلال الإمكانيات الهائلة الغير مستغلة في القطاع الزراعي وزيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية.

صعوبات البحث:

اهم الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذا البحث هي:

النقص النسبي في المصادر العلمية التي تطرقت الى السياسات الفلاحية في الجزائر للفترة (2000-2014) وان اغلب الكتب التي تطرقت لدراسة قطاع الفلاحة هي قديمة.

قلة المعلومات الإحصائية، خاصة المتعلقة بالصادرات والتضارب في الأرقام.

منهج البحث:

للإجابة على الاشكالية السابقة والاسئلة الفرعية سنقوم بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي نراه مناسبا.

تقسيم البحث:

للإحاطة بهذا البحث قمنا بتقسيمه الى ثلاثة فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول: نتطرق في هذا الفصل الى مفهوم التصدير واهميته، واستعراض أهمية التصدير في المدارس الاقتصادية، وصولا الى دوافع التصدير وملامح نجاحه.

الفصل الثاني: نتطرق في هذا الفصل الى مفهوم السياسة الفلاحية وانواعها، وبعدها ننتقل الى السياسات الفلاحية في الجزائر للفترة 2000-2014 ونقوم باستعراض ماهيتها وأهدافها.

الفصل الثالث: نقوم في هذا الفصل بتقييم نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي ونتطرق الى تطور الصادرات الفلاحية للفترة 2000-2014 واهم المنتوجات الفلاحية المصدرة خلال هذه الفترة، وبعض المشاكل المتعلقة بالصادرات الفلاحية الوطنية واقتراح حلول مناسبة لتشجيع الصادرات الفلاحية.

الفصل الأول

مدخل الى التصدير

تمهيد:

يعد الانفتاح الدولي حاجة ماسة لأي دولة، وأسلوبا جيدا لنموها وتطورها المستمر، ويتحقق هذا الإنفتاح بأشكال مختلفة منها التصدير، لما تلعبه الصادرات من دور كبير في إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، من خلال أثرها الإيجابي على الميزان التجاري ومن ثمة ميزان المدفوعات فضلا عن الدخل الإجمالي للدولة بالإضافة إلى أن الصادرات تعتبر الممول الوحيد للدولة من العملة الصعبة.

ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه الصادرات، حضيت بإهتمام الكثير من الباحثين من خلال العديد من الدراسات، وقد احتلت مكانة هامة في مختلف المدارس الفكرية، وقد أصبح موضوع تنمية الصادرات وطرق تنويعها ضرورة ملحة بالنسبة لاقتصاديات دول العالم خاصة النامية منها.

وبناءا على ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية التصدير

المبحث الثاني: أهم نظريات التصدير

المبحث الثالث: دوافع التصدير وملامح نجاحه

المبحث الأول: ماهية التصدير

لا يمكن تصور دولة ما تعيش منعزلة عن العالم الخارجي، ومهما كانت مواردها وإمكانياتها، فهي بحاجة إلى تصريف جزء من منتجاتها نحو الدول الأخرى مقابل استيراد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات ويعد قطاع التصدير من القطاعات المهمة التي أصبحت تعتمد عليها الدولة قصد تحقيق ميزان تجاري رابح.

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته

الفرع الأول: مفهوم التصدير

هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالتصدير نذكر منها:

- ❖ يعني التصدير قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها[1].
- ❖ يعتبر التصدير تلك العملية التي ترمي إلى تحويل السلع والخدمات بصفة نهائية من قبل الأعوان المقيمة في القطر الاقتصادي إلى الأعوان غير المقيمة[2].

وتجدر الإشارة الى ان هناك نوعين من المصدرين وذلك حسب مستوى نشاط المؤسسة وهما[3]:

1- **التصدير العرضي:** حيث تقوم الشركة ببيع بعض منتجاتها الفائضة من وقت لآخر لبعض المشترين الممثلين لشركات اجنبية.
2- **التصدير الإيجابي:** حيث تقوم الشركة بالتوسع في أنشطتها التصديرية لأسواق مختلفة والتعامل مع أكثر من عميل.

وفي كلتا الحالتين فان الشركة تقوم بتصدير منتجاتها المنتجة للسوق المحلي مع بعض التغييرات البسيطة التي تلبي احتياجات السوق الأجنبي.

---

[1] فريد النجار، **التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية**، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2008 ، ص15.

[2] غول فرحات، **التسويق الدولي (مفاهيم واسس النجاح في الأسواق العالمية)**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص190.

[3] توفيق محمد عبد المحسن، **التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير**، دار النهضة العربية،2001، ص361.

وانطلاقا من التعاريف السابقة الذكر يمكن استخلاص التعريف التالي:

وهو انه مجموعة من الوسائل والمهام التي تتخذها المؤسسة لإيصال منتوجاتها من السوق المحلي إلى السوق الأجنبي، ويعتبر عملية معقدة بحيث تستوجب تدخل الاختصاصات المختلفة كالتسويق، التامين، التمويل، والنقل والتموين...وهذا ما يستلزم تجنيد كل طاقات المؤسسة.

الفرع الثاني: أهمية التصدير:

إحتلت قضية التصدير حيزا هاما في الفكر الاقتصادي المرتبط بالتنمية الاقتصادية للدول النامية، خصوصا في ضوء ما يسفر عنه الواقع العملي من الاتساع المتنامي للفجوة التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية.

ويعتبر تصدير الفائض من انتاج الصناعات المختارة مهما للاقتصاد الوطني ويمكن ان يكون مصدر الفائض عدة مزايا منها: ظروف المناخ، وفرة الموارد الطبيعية اللازمة، توفر الأيدي العاملة الفنية القادرة على الإنتاج، والتكاليف النسبية المنخفضة.

وتحتل الصادرات في الدول النامية مكانة مهمة وتقوم بدور كبير في النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في نمو الدخل الوطني وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة، كما تؤدي الى إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على عملات صعبة ترفع حصيلة الميزان التجاري الذي يشكل جزءا مهما في ميزان المدفوعات[1].

وعلى مستوى المنافسة العالمية أصبح التصدير يشير الى مدى امتياز اقتصاد بلد معين بالمردودية والتكلفة الدنيا والجودة حتى ان مقياس الأداء الاقتصادي والتكنولوجي أصبح في السنوات الأخيرة يعتمد على اعتبارات قدرات التصدير وخاصة محتوياته التكنلوجية، والمقصود بذلك هو طبيعة التكنولوجيا ذاتها فصنع وتصدير جهاز مثلا يختلف في أهميته وقيمته المضافة عن صنع وتصدير آلة.

ونظرا لكل هذه الأهمية ولغرض تحقيق التنمية الاقتصادية لمختلف الميادين أصبح من مصلحة مختلف الدول الاهتمام بالتصدير، بل والسعي إلى تحقيقه على أكمل وجه[2].

[1] شريف علي الصوص، **التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012، ص ص 25، 26.
[2] قدي عبد المجيد، وصاف سعيدي، **آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 2، جوان2002، ص ص 218، 219.

المطلب الثاني: أنواع التصدير (طرق التصدير) وأهدافه

الفرع الأول: أنواع التصدير

حيث نميز بين نوعين من التصدير هما:

1- التصدير المباشر:

في هذا النوع من التصدير يقوم المنتج بالتصدير بنفسه الى الأسواق الأجنبية، دون الاستعانة بخدمات الوسطاء[1]

وتتبع الشركات في تصدير منتجاتها مباشرة احدى الطرق التالية:

1. استحداث قسم التصدير للأسواق الخارجية: وهذا يتطلب من الشركة انشاء قسما مستقلا للتصدير في الشركة، وضمن هيكلها التنظيمي ليقوم بكافة وظائف ومهام التصدير.
2. انشاء فروع في الأسواق الخارجية: وهذا يعني انشاء فرع في السوق الأجنبي يتولى مهام التصدير والتوزيع في ذلك السوق المستهدف، وهذا يسمح للشركة بتحقيق رقابة أفضل على نشاطاتها في السوق الخارجي.
3. مندوبي مبيعات للخارج: يقومون بالبحث عن العملاء المحتملين في الأسواق المستهدفة والاتصال والتفاوض معهم بشأن عقد صفقات البيع[2].

2-التصدير غير المباشر:

طريقة شائعة الاستخدام، اذ لا تتولى المؤسسات المنتجة للسلعة عملية التصدير للأسواق الخارجية وانما توكل المهمة الى جهات خارجية سواءا كانت من نفس البلد او من خارج البلد[3].

ويطبق هذا النوع من التصدير على شركات حديثة العهد بالتصدير الى الأسواق الخارجية، وذلك لأنها تتضمن اقل مخاطرة وهذا النوع لا يكلف الشركة أي تكوين لأيدي عاملة في الخارج فالوسيط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي وطريقة التعامل في الأسواق الأجنبية المستهدفة[4].

---

[1] بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة** (1970، 2005)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص8.
[2] شريف علي الصوص، **مرجع سابق**، ص89.
[3] ابي سعد الديوجي، **التسويق الدولي**، دار الكتب للنشر، الموصل، 1992، ص100.
[4] محمد جاسم، **التجارة الدولية**، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص77.

الفرع الثاني: أهداف التصدير

لعملية التصدير مجموعة من الأهداف نذكر منها[1]:

1-الأهداف المرتبطة بالاستراتيجية التجارية:

- تجاوز السوق الوطنية المشبعة.
- توزيع جغرافي للمخاطر.
- التكيف مع المنافسة
- التواجد في السوق الدولية.

2-الأهداف المرتبطة بالجانب المالي:

- الزيادة في رقم الاعمال.
- رفع هوامش المردودية والايرادات المالية.
- رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.
- تسمح المنافسة من زيادة فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

3-الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:

- تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة.
- استغلال الامتيازات المتوفرة.
- خفض التكلفة الإنتاجية.
- الرفع من جهود البحث والتطوير.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب التصدير

لعملية التصدير مجموعة من المزايا والعيوب نذكرها في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: مزايا التصدير

ان اعتماد المؤسسة على التصدير للدخول الى الأسواق الأجنبية، المؤسسة على تحقيق مجموعة من المزايا أهمها:

- يمكن التصدير من تفادي تكاليف انشاء عمليات التصنيع في دولة مضيفة.
- يمكن المؤسسة من تقليل مخاطر التعامل دوليا.
- احتياج المؤسسة الى حد أدنى من راس المال عند مقارنته بالبدائل الأخرى.

[1] حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012-2013، ص51.

- وسيلة مناسبة للحصول على الخبرة الدولية.
- يتوافق التصدير مع الاستراتيجية العالمية او الكونية، فمن خلال تصنيع المنتوج في مكان واحد ثم تصديره بعد ذلك للأسواق الدولية فانه يمكن للمؤسسة ان تدرك اقتصاديات الحجم الأساسية من خلال حجم مبيعاتها للأسواق العالمية[1].

الفرع الثاني: عيوب التصدير وطرق معالجتها

من بين عيوب الاعتماد على التصدير عند اقتحام الأسواق الأجنبية مايلى[2]:

- قد لا يكون التصدير من الدولة الام ملائما إذ كانت هناك مواقع تكلفة اقل لتصنيع المنتوج للخارج، وعليه فالمؤسسات ذات الاستراتيجية العالمية قد تقوم بالتصنيع في موقع حيث يكون مزيج تكاليف عوامل الإنتاج والمهارات أكثر تفضيلا ثم يتم التصدير من هذا الموقع الى بقية بلدان العالم لتحقيق اقتصاديات الحجم.
- في حالة ارتفاع تكاليف النقل تصبح استراتيجية التصدير غير اقتصادية، وخاصة بالنسبة للمنتجات كبيرة الحجم، واحد الطرق المطبقة للتغلب على هذه المشكلة هي تصنيع المنتجات كبيرة الحجم على أساس منطقة معينة في العالم او القارة، فتحقق بذلك المؤسسة بعض الاقتصاديات من الإنتاج كبير الحجم وفي نفس الوقت الحد من تكاليف النقل التي يجب عليها تحملها.
- من اهم العيوب حواجز التعريفة الجمركية والتي يمكن ان تجعل استراتيجية التصدير غير اقتصادية (انخفاض تأثير هذا العامل حاليا بفعل المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية المتعددة)، واحد أشهر الأمثلة هو قيام الولايات المتحدة الامريكية بفرض تعريفات جمركية على السيارات اليابانية المستوردة مما دفع بالعديد من المؤسسات اليابانية الى انشاء مصانع لتصنيع السيارات في الولايات المتحدة.
- تفويض المؤسسة وكلاء للقيام بأنشطة التسويق في الخارج مع عدم ضمان قيامه بهذه المهام لصالح المؤسسات الاخرى، وتكون لديهم ولاءات متعددة (التعامل مع المنافسين)، فيقل اهتمامه بمنتجات المؤسسة.

[1] غول فرحات، **مرجع سابق**، ص191.
[2] المرجع نفسه، ص192.

المبحث الثاني: اهم نظريات التصدير

تضمن الفكر الاقتصادي عبر السنوات الماضية والحديثة أفكارا تعكس أهمية اسهام التجارة الخارجية في تحقيق الانماء الاقتصادي وذلك من خلال ما تؤديه من توزيع الموارد الإنتاجية بين دول العالم على وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الأفضل وما ينتج عن هذه التجارة من استغلال إمكانيات اتساع السوق في تحسين الإنتاج وتطبيق مبدا التخصص والتقسيم الدولي للعمل كما يشمل الفكر الاقتصادي ذاته عددا من الأفكار التي رأت في نشاط التصدير أهمية بالغة واعتبرته ركنا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على السواء ولابد هنا من إعطاء لمحة موجزة عن الأفكار الاقتصادية المختلفة قديما وحديثا ونظرتها الى التصدير واهميته.

المطلب الأول: سياسة التصدير عند التجاريين

أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة (الثروة) للأمة هي التجارة الخارجية كما دعو الى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية، ولم تقتصر مطالبهم لتدخل الدولة في التجارة إنما طالبو بضرورة تدخلها المتكامل في الحياة الاقتصادية لضمان نجاح التجارة ، من أجل تحقيق هدف جمع الثروة للأمة، كما طالبو كذلك بتدخل الدولة من أجل تنظيم علاقتها التجارية مع الدول الأخرى بحيث تجلب التجارة أكبر قدر من المغانم للدولة وتحد من الأضرار أو الخسائر التي تنجم عن هذه التجارة. وقد رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة، مما يحتم على الدولة ان تقلل من وارداتها من الدول الأخرى وان تزيد من صادراتها الى تلك الدول، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات.

واعتبر التجاريون ان تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج، وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال التالي[1]:

- تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل.
- العمل بشكل مستمر على التوسع واكتساب الأسواق الخارجية الجديدة وخاصة في البلدان المكتشفة حديثا.
- تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية.
- استرداد بعض الرسوم والضرائب التي سبق ان تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام.
- تخفيض نفقات انتاج السلع التي تصدر الى الخارج من خلال سياسة الأجور المخفضة.

[1] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، العدد1، 2002، ص ص 6، 7

- انشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير.
- انشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شانها مساعدة الصادرات على التطور.

المطلب الثاني: الصادرات في الفكر الكلاسيكي

منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتراجع أفكار التجاريين، وبدات أفكار الكلاسيك التي نادت بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، وقامت بعرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، وأصبحت هناك مفاهيم جديدة ترى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية[1].

ولقد قرر ادم سميث ان التجارة الدولية تقوم أساسا لتصريف الفائض المحلي والتغلب على ضيق السوق المحلية وبذلك يدخل الإنتاج في مرحلة الإنتاج الكبير وتستفيد الدولة من التقسيم الدولي للعمل ،ولقد جاء ادم سميث في كتابه "ثروة الأمم" بعدة انتقادات لهدم أفكار التجاريين فيما يتعلق بمصدر الثروة وهو الذهب وان الوسيلة للحصول عليه هي التجارة الخارجية[2].وفيما بعد تمكن "ريكاردوا" من ابراز دور التجارة الخارجية واهميتها في الانماء الاقتصادي بشكل يفوق ادم سميث وعلى أسس علمية جديدة ،وأوضح كيف ان قيام التجارة الخارجية على أساس اختلاف النفقات النسبية والذي يتيح الاستفادة من مبدا التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي، وذلك بضرورة توفر شروط الحرية الاقتصادية بشكلها الكامل فلا تتدخل الدولة على الاطلاق في النشاطات الاقتصادية كما بين الاضرار الكبيرة التي يمكن ان تلحق بالنمو الاقتصادي في ظروف إعاقة حرية التجارة.

وتناول مفكرو مدرسة الكلاسيك بيان دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية الى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان انتاج السلع التصديرية. فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم راس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير[3]. ومن خلال ما سبق عرضه لدى الفكر الكلاسيكي فيما يتعلق بنظرتهم الى التجارة الخارجية وخاصة الصادرات، فإنها تعتبر عندهم قوة محركة للنمو.

[1] عمر محمود أبو عيدة، **أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي**، مجلة جامعة الازهر، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد15، العدد1، ص351.
[2] جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص22.
[3] وصاف سعيدي، **مرجع سابق**، ص7.

المطلب الثالث: الصادرات في الفكر الحديث

عندما جاء كينز برز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل الوطني حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، وظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مخالفة لمن سبقهم من الاقتصاديين إزاء دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية، منهم **"ميردال"، " نيركس"**[1].

أما **"ميردال"** فانه يرى ان التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى ان الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية ،الى جانب ان الطلب على صادرات الدول الأخيرة وغالبا ما تكون مواد خام واولية ويرى ان أي تقدم يحدث في مجال الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع اثره الى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية ،إضافة الى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها.

اما" **نيركس"** فانه يرى ان التجارة الخارجية وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير مناسبة وإزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور انمائي للدول النامية وذلك نتيجة ما تواجهه صادراتها الى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة، وهذا ما يجعل اللجوء الى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة[2].

المبحث الثالث: دوافع التصدير وملامح نجاحه

ان لجوء الدول والمؤسسات الى التصدير راجع الى مجموعة من الدوافع والتي اغلبها يهدف الى تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: دوافع التصدير

تهدف سياسة التوجه للتصدير الى التركيز بشكل رئيسي على التصدير الى الأسواق الخارجية، حيث تعتبر الصادرات في الدول النامية مسؤولة بشكل أساسي عن تمويل عملية التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق استيراد السلع الوسيطية والرأسمالية التي تحتاجها هذه العملية لذلك لابد من توفير حصيلة من الصادرات لتمويل الواردات. ايضا يمكن خلال زيادة الصادرات زيادة الدخل الوطني بكمية أكبر من زيادة الصادرات وذلك عن طريق مضاعف

[1] عمر محمود أبو عيدة، **مرجع سابق**، ص352
[2] وصاف سعيدي، **مرجع سابق**، ص8.

التجارة الخارجية، لذا أصبح التوجه نحو التصدير وتنمية الصادرات من اهم الأهداف الاقتصادية وذلك لعدة أسباب تتمثل فيما يلي[1]:

1- يتمثل السبب الرئيسي في التخلص من العجز التجاري والذي تعاني منه العديد من الدول النامية.
2- ان عملية تنمية الصادرات ليست وسيلة لتحقيق التوازن الخارجي فحسب بل هي أساسية لتنمية الدخل الوطني الحقيقي.
3- ازدادت أهمية هدف تنمية الصادرات لأجل التنمية الاقتصادية في إطار تطورات أواخر الثمانينات ثم التسعينات التي شهدت تحولا عالميا لصالح اقتصاد السوق وحرية التجارة.
4- ان المرحلة المقبلة من هذا القرن سوف تشهد آثار أخرى مترتبة على العولمة التي صاحبت الثورة المعلوماتية على المستوى العالمي ونمو الشركات العابرة للقوميات على مستوى العالم في إطار حرية التجارة وتحرير ونمو أسواق رؤوس الأموال في معظم الدول بالإضافة الى ظهور شخصية المستهلك العالمي.

بالإضافة الى[2]:

- عجز السوق المحلية وحدها عن تحقيق هدف النمو المتواصل حيث توفر السوق المحلية الطلب الفعال المناسب والقادر في الوقت نفسه على القيام بدور محرك النمو وبالتالي فان زيادة الصادرات عموما والصادرات غير التقليدية على وجه الخصوص يعد العنصر الوحيد القادر على احداث عملية النمو وامتصاص البطالة في المجتمع أي ان إيجاد قطاع تصديري ديناميكي يمكن ان يشكل النواة للاستراتيجية الأمثل للتنمية.
- يعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض طاقاتها الإنتاجية.
- ان تنويع الصادرات يزيد من تنوع مصادر الدخل ويدعم الميزان التجاري ويجذب العملات الأجنبية.

[1] بلقلة إبراهيم، **اليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008، 2009، ص92.
[2] توفيق محمد عبد المحسن، **مرجع سابق**، ص ص 376، 377.

المطلب الثاني: استراتيجية التصدير

يقصد بالاستراتيجية النمط والأسلوب الذي تتبناه السلطات في تحريك مجالات التنمية الاقتصادية عن طريق رسم الخطوط العريضة للسياسة الإنمائية في الانتقال بالاقتصاد الوطني من حالة الركود الى حالة النمو ويجب تحديد:

أولا: برنامج الصادرات:

كما يلي:

- **تحليل موقف الصادرات:** وذلك بان يتم إجراء تحليل كامل للموقف التصديري لكل قطاع ولكل صناعة، وذلك بتحديد الإمكانيات الاستثمارية في المصانع التي يمكن أن تخصص جزءا من إنتاجها لغرض التصدير، وكذلك يجب دراسة الأسواق الخارجية.
- **تحديد الأولويات السلعية:** تقوم الاستراتيجية على الاختيار والانتقاء وغالبا ما تتضمن اختيار عدد محدود من الصناعات ذات الطلب العالمي المتزايد وتمنح لها الأولوية في الإنتاج قصد التصدير.
- **تحديد الأولويات الجغرافية:** يتطلب هذا ضرورة اعداد البحوث التسويقية لوضع أولويات جغرافية للصادرات في ضوء الأولويات السلعية، ويجب ان يأخذ في الاعتبار الإنتاج وحسب اذواق الأسواق الخارجية كما يجب تحليل كل سوق من هذه الأسواق من ناحية اتجاهات الطلب والمنافسة والرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية وأسعار الصرف الأجنبي ومنافذ التوزيع.
- **الأنشطة والخدمات التصديرية:** ويتمثل في حوافز غير مباشرة مثل الضريبة، ومباشرة مثل الحوافز المالية وكذلك عملية تمويل الصادرات من خلال توفير موارد مالية كافية لأغراض التصدير وتكون بأسعار فائدة وشروط تفضيلية مدعومة ومدروسة من طرف البنوك[1].

ثانيا: استراتيجية دخول السوق الدولية

تعتمد على التشخيص الداخلي والخارجي لتصبح امام المؤسسة خيارات استراتيجية وهذا من خلال التقريب بين اهداف تدويل المؤسسة وتحليل المنافسة والبيئة المستقبلية.

والاستراتيجية الدولية تعتمد أساسا على تحليل البيئة الخارجية لتحديد الفرص الدولية من ناحية حاجيات المستهلكين وكذلك تحديد عوامل النجاح الرئيسية لقسم السوق المختار، اما التحليل الداخلي يسمح بالوقوف على كفاءات وموارد المؤسسة ومن الخيارات الاستراتيجية التي يمكن للمؤسسة اتباعها هي:

[1] بوكزاطة سليم، **المنظمة العالمية للتجارة والامكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، 2002، ص22.

1- **التخصص:** تتمثل هذه الاستراتيجية في تركيز جهود المؤسسة على سوق معين او منتج محدد باستعمال ميزة التكلفة او ميزة جودة المنتج.
2- **النمو بالتنويع:** أي دخول المؤسسة الى السوق بمنتجات جديدة ويهدف هذا الخيار الاستراتيجي الى التقليل من المخاطر ويعتمد على تقديم منتجات جديدة تتطلب موارد مالية وبشرية معتبرة[1].

المطلب الثالث: ملامح وعوامل نجاح التصدير

اهم عوامل نجاح عملية التصدير هي[2]:

1) **الموارد المتاحة والجاهزة لعملية التصدير**: وهذه العوامل متنوعة منها ما هو متعلق بموارد الشركة او المؤسسة التصديرية ومنها ما يتعلق بالموارد الوطنية، واهم ما يمكن ادراجه في أنواع هذه الموارد هما أولا المقدرة على القيام بدراسات وابحاث السوق والوصول الى المعلومات المناسبة، وثانيا اقتناء الموارد البشرية الماهرة والمتعلمة والمدربة.
2) **طرق ومنهجية التسويق:** وهناك بنود متعددة في هذا العامل ولكن أهمها عاملين الأول يتعلق بدراسات السوق والمقدرة على الوصول الى المعلومات والاستنتاجات والتحليلات الصحيحة وهذا مرتبط بالعامل الأول واما الثاني يتعلق بوجود قنوات التوزيع في الأسواق الخارجية، وقنوات التوزيع من أكثر العوامل حساسية ولكنها تؤثر مباشرة في عملية التصدير.
3) **التزام الإدارة:** التزام الإدارة المشرفة على التصدير هو عامل هام جدا بل اهم وأكثر حساسية من البنود الثلاثة الأخرى لأنه يتصل بمقدرة الشركة على التخطيط ووضع الاستراتيجيات والخطط وتطبيق أنظمة توكيد الجودة والرقابة والتدقيق والمراجعة والاشراف ورسم الأطر الزمنية وتصميم مسار عملية التصدير من خلال الطرق العادية والحرجة واهم مبدا في هذا العامل هو مقدرة الإدارة في وضع الأهداف والغايات المترابطة والمتصلة بعملية التصدير وبحيث تعكس كل سوق تصديري على حدى.
4) **متطلبات جودة السلعة:** ليس غريبا الربط بين المواصفات القياسية للسلعة او الخدمة القابلة للتصدير مع عوامل التنافسية وهناك ثلاثة أسس تتحكم في جودة السلعة او الخدمة الا وهي:
   - جودة السلعة من حيث النوع.
   - جودة السلعة من حيث السعر.
   - من حيث الكم والخدمة التي يقدمها المصدر قبل ومع وبعد البيع.

[1] لعلاوي عمر، **تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد استراتيجية غزو الأسواق**، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تونس،2007، ص165.
[2] محمد بن دليم القحطاني، **مساهمة نظام جاهزية التصدير للدخول إلى الأسواق العالمية**، الملتقى العربي الثاني للتسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، المنظمة العربية الإدارية، الدوحة، قطر، اكتوبر2003، ص ص 76، 77.

والعامل الرابع يختلف عن العوامل الثلاثة السابقة في انه يتعلق بمقدرة الشركة او المؤسسة في التعامل مع الأسواق الخارجية والقدرة على المنافسة.

ملامح النجاح هي:

- ✓ مدى التطور الفعلي للهيكل السلعي والخدمات المصدرة ليحقق هذا التطور قدر أكبر من التنوع.
- ✓ مدى التوزيع الفعلي في نطاق الأسواق الخارجية بالتالي مدى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الرئيسية التقليدية مع ما يصاحب هذا الاعتماد من ضغوط اقتصادية وسياسية.
- ✓ مدى القدرة على تحقيق زيادة في حصيلة الصادرات من سلع وخدمات تقليدية وجديدة دون ان يترتب على ذلك زيادة في التكلفة وخاصة بالنسبة لعوامل الإنتاج النادرة نسبيا.
- ✓ مدى استقرار وانتظام التصدير الى مختلف الأسواق الخارجية مما يدعم الموقف التنافسي في تلك الأسواق ليساعد على زيادة حصتها منها.

بالنظر الى ما تقدم فان البلد مجبر على التصدير بواسطة التنمية والتشجيع على التصدير خاصة في الظرف الراهن الذي يتميز بتداول كثيف للنشاطات الإنتاجية وكذا تفاقم حدة المنافسة الدولية التي خلقتها الشركات المتعددة الجنسيات[1].

خلاصة الفصل

للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة ويعتبرها البعض قضية وطنية تفرض نفسها على المسارات الاقتصادية لتلك المجتمعات، وهو أحد الاليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ إلى الخارج من أهم عناصره فالتوسع في التصدير عموما يساعد على إزالة العوائق امام التنمية الاقتصادية.

لقد أوضح تطور الفكر الاقتصادي التجريبي في بحث العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي ان هناك اجماع بين الاقتصاديين لأهمية دور الصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي واثارها الايجابية على التنمية وهذا نتيجة اعتبار الصادرات آلة محركة للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد.

وعليه فان تنمية القدرات التصديرية يجب ان تحتل مكانة متقدمة في حيز الاهتمام الرسمي واعتبارها هدف يتطلب من الجميع وعلى كل المستويات تسخير كل الجهود المتاحة في سبيل الرفع من مستواها، بتحديد الاستراتيجية المناسبة التي تمكن من تحقيق هذا الهدف ونجاحه بشكل رسمي.

[1] حمشة عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 56، 57.

الفصل الثاني

السياسة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

تمهيد:

يلعب القطاع الفلاحي دورا كبيرا في تنمية الإقتصاد الوطني، فمنذ الثمانينات والقطاع الفلاحي يشهد تغييرات وتجديدات من خلال تبني مجموعة من السياسات الفلاحية المتضمنة لمجموعة من البرامج والمخططات للنهوض بهذا القطاع الفعال في الاقتصاد الوطني، وبغية تحقيق ذلك وتجاوز نقائص وسلبيات السياسات الفلاحية التي طبقت سابقا، تم إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 وتم توسيعه سنة 2002 بإدراج تنمية العالم الريفي فيه، ثم في سنة 2008 تم إطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

وفي هذا الفصل سوف نقوم بدراسة السياسات الفلاحية المطبقة في الجزائر من 2000الى 2014 بالتطرق الى مضمونها واليات تنفيذها، وذلك من خلال الثلاثة مباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية السياسة الفلاحية

المبحث الثاني: السياسة الفلاحية في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

المبحث الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

المبحث الأول: ماهية السياسة الفلاحية

تلعب السياسة الفلاحية دورا هاما في تنمية القطاع الفلاحي من كل الجوانب، وجعله قادرا على تجاوز مختلف العراقيل والعقبات ليصبح دوره محوريا في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الفلاحية

للسياسة الفلاحية عدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الأول: هي مجموعة البرامج الزراعية الاصلاحية التي تضمن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة، والتي يتحقق بتنفيذها أهداف معينة داخل القطاع الزراعي والتي من شانها تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وأيضا بين مصلحة الأجيال الحاضرة والاجيال القادمة وتؤدي في النهاية الى تحسين الأحوال المعيشية للسكان المزارعين أي تحقيق الرفاهية الاقتصادية الزراعية[1].

التعريف الثاني: تعرف السياسة الزراعية (الفلاحية) على انها فرع من السياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها واعدادها وتطبيقها في القطاع الفلاحي ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى، لتحقيق أهدافها المسطرة[2].

التعريف الثالث: تعرف السياسة الفلاحية بانها مجموعة من الإجراءات التي تتدخل بها الدولة لتوجيه نشاط القطاع الريفي، وتنميته على المدى المتوسط والبعيد بإحداث تغيير في نظم الإنتاج وتحديد قواعد المنافسة[3].

من التعاريف السابقة يمكن صياغة التعريف التالي:

"السياسة الفلاحية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الفلاحي والوسط الريفي بالاعتماد على مختلف الفاعلين الذين لهم علاقة بالقطاع الفلاحي، بهدف تنمية القطاع من مختلف جوانبه وللرفع من فعاليته ودوره في التنمية الاقتصادية.

---

[1] أحمد أبو زيد الرسول، **السياسات الاقتصادية الزراعية: رؤى معاصرة**، الطبعة الأولى، مكتبة بستان المعرفة الإسكندرية، مصر، 2004، ص44.

[2] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي – حالة الجزائر** -، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2011، ص ص110-111.

[3] صاحب يونس، **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر -حالة مواد غذائية أساسية 2000، 2014**، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014 ،2015، ص18.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الفلاحية

تهدف السياسة الفلاحية الى حل مجموعة من المشاكل والتحديات التي من شانها ان تعرقل المهام التي تؤديها الفلاحة مثل: مسالة العقار الفلاحي تثبيت سكان الأرياف والحد من هجرتهم الى المدن وهجرة العمل الفلاحي، الا ان السياسة الفلاحية يجب ان تتضمن كهدف رئيسي توفير الغذاء للسكان وبكمية كافية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضمان حياة معيشية حسنة للفلاحين، تسمح لهم بممارسة نشاطهم المهني في أحسن الظروف[1].

وبشكل عام يمكن تلخيص أهداف السياسة الفلاحية في هدفين رئيسيين وهما[2]:

1) **تحقيق الجدارة الإنتاجية والاقتصادية:** والتي تعني استخدام اقل ما يمكن من الموارد الزراعية في انتاج ما يحتاجه المجتمع من سلع زراعية وغذائية لاجتناب استنزاف الموارد الفلاحية المتوفرة، أي ان السياسة الفلاحية تحقق الاشباع دون استعمال كل الموارد الزراعية

ويتضمن هذا الهدف كذلك زيادة الصادرات الزراعية ومن ثم زيادة مقدار النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويستلزم ذلك دراسة العرض العالمي

للمنتجات الزراعية والطلب عليها والدول المصدرة لمثل تلك المواد الزراعية، ومدى المنافسة التي تتعرض اليها المنتجات الوطنية في الأسواق العالمية، وما تستطيع ان تحققه هذه المنتجات من ربح ومن ثم التركيز على انتاج المواد الزراعية التي تتسم بميزة نسبية تصديرية.

2) **عدالة توزيع الدخل:** تعني العدالة محاولة الحد من اتساع الفوارق بين الدخول ومستويات المعيشة بين الافراد، وتحديد حد أدني لمستوى معيشة الفرد.

ويقتضي متابعة تحقيق هدف العدالة التوزيعية للدخل القيام بإجراء الكثير من الدراسات والبحوث المستمرة للدخول النقدية والعينية لمختلف القطاعات الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية، لتقدير مدى التقارب في توزيع الدخول وتحديد إجراءات الحد من الفروق الكبيرة بينها، وتقليلها بالوسائل الاقتصادية المناسبة.

[1] صاحب يونس، **المرجع السابق**، ص 19.
[2] أبو الوفاء علي وعصام يوسف خليفة، **مقدمة في الاقتصاد الزراعي**، الإسكندرية، دار المطبوعات الجديدة، 1975، ص ص363،356.

المطلب الثالث: أنواع السياسات الفلاحية

1. **سياسة التوجيه الزراعي:** تجمع سياسات التوجيه الزراعي بين مبدا الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، ولهذا فان تدخل هذه الأخيرة يكون مرهون فقط بهدف تحسين فعالية النشاط الزراعي والذي يتخذ كهدف رئيسي لهذا النوع من السياسات التي سادت بشكل واضح في الدول ذات التوجه الرأسمالي، مع العلم ان هذه السياسات أعطت ثمارها في الغالب بزيادة الفائض الاقتصادي في الميدان الزراعي، ومن ثمة خلق المقدمات الضرورية للثورة الصناعية والتطور السائد بأوروبا خير دليل وشاهد على ذلك[1].
2. **سياسة الإصلاح الزراعي:** تعني اجراء تعديلات وتغييرات في النظام الزراعي من اجل زيادة انتاجيته وتوفير موارد مالية من قطاع الفلاحة لاستثمارها في عملية التنمية الوطنية، كما يعمل الإصلاح الزراعي على تحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية للفلاحين[2].
3. **السياسات الثورية الزراعية**: يعبر مصطلح الثورة عن التغيير الشامل والكامل الذي يحدث عندما تصبح القوى القديمة على اختلاف انماطها واشكالها غير قادرة على مواجهة ومواكبة متطلبات المجتمع القائمة، اما الثورة الزراعية كواقع فتعني زيادة كبيرة في متوسط الإنتاج الفلاحي السنوي، كما تشير الثورة الزراعية لفترة يتجاوز فيها الإنتاج الفلاحي وبفرق واسع التطور الديمغرافي[3].

طبقت سياسة الثورة الزراعية في البلدان التي كانت تتبنى التوجه الاشتراكي والتي قامت بإعادة ملكية الأرض الى الشعب لخدمتها بأنفسهم غير انها عرفت الفشل في معظمها، لتغليب الجانب السياسي على الضروريات الاقتصادية، من حيث الافراط في المزايا المقدمة للعمال لكسب تأييدهم للنخبة الحاكمة[4].

المطلب الرابع: مضمون السياسة الفلاحية

مهما اختلفت السياسات الفلاحية فيما بينها، فهي تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية، يتعلق بعضها بالاستثمار والتمويل والبعض الاخر بالأسعار والبحث العلمي والإرشاد ونقل التكنولوجيا، وكلها تعتبر مكونات وعناصر للسياسات الفلاحية او بالأحرى سياسات فرعية لها وتتمثل هذه السياسات الفرعية في:

1) **السياسة السعرية الزراعية:** ويقصد بها مجموعة الإجراءات والقرارات والقوانين التي تؤدي الى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، فهي تؤثر في كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، ومن ثم في مستوى المعيشة وتلك هي المحاور الأساسية

[1] مطانيوس حبيب، **المسألة الزراعية السورية: واقعها وافاق تطويرها**، مجلة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، سنة 1998، عدد14، ص77.
[2] مبروك مقدم، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص24.
[3] **المرجع نفسه**، ص24-25.
[4] فوزية غربي، **مرجع سابق**، ص 111.

للأمن الغذائي حيث من خلالها يمكن التعرف على متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية المهمة، ومستوى الاكتفاء الذاتي، وهي تستخدم ضمن مجموعة من الإجراءات اللازمة للإصلاح الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية في قطاع الفلاحة وهي تهدف أساسا الى[1]:

- تحقيق الاستقرار في دخول المزارعين، نتيجة عدم تعرض الأسعار للتقلبات واتسامها بالاستقرار وتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.
- الحفاظ على مستويات معيشة مقبولة، تبعا للدخول المتاحة.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الفلاحي، وغيره من القطاعات الأخرى.
- تعديل هيكل الصادرات والواردات بما يتفق وتحسين ميزان المدفوعات.
- تحقيق التكامل والترابط بين الفلاحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

2) **السياسة التسويقية:** ويقصد بها مجموعة من الإجراءات الزراعية المتناسقة والتي ترسم في شكل مجموعة من البرامج لتحقيق هدف معين خلال فترة زمنية معينة، تنفذ خلالها هذه البرامج، وتشترك هذه السياسة في الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية حيث تسعى لتحقيق عائد مجزي للمنتج وتوفير السلع التي تتناسب مع مستويات دخول الافراد، وذلك في إطار عملية تسويقية كفؤة، تعمل على الحد من الوسطاء وتنظيم الأسواق وتطويرها[2].

ويعرف التسويق الزراعي بانه ذلك النظام الهادف الى تسهيل تدفق السلع الزراعية والغذائية والخدمات المرتبطة بها من أماكن انتاجها الى أماكن استهلاكها، بالأوضاع والاسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة، من كافة أطراف العملية الزراعية[3].

3) **السياسة الهيكلية:** هي تلك السياسة الموجهة للجانب الهيكلي البنائي للقطاع الفلاحي وتهدف الى تشجيع التغير في حجم المشاريع الزراعية وتنظيمها، وتحدث التغيرات الشديدة الأثر على القطاع الفلاحي، والتي تمس الجانب الهيكلي، خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية الى الزراعة الحديثة وعند احداث التغير الفني، الذي يغير علاقات المدخلات والمخرجات لنظام زراعي قائم او تغيير أنماط الملكية الزراعية[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص 118-126.

[2] سيد محمد السريتي، **الامن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص 166.

[3] محمد عبيدات، **مرجع سابق**، ص18.

[4] صاحب يونس، **مرجع سابق**، ص 27.

المبحث الثاني: السياسة الفلاحية في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية **"P.N.D.A"** ليجسد طموحات الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي، وذلك من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والقدرات الموجودة، معتمدا عددا من البرامج الفلاحية والذي أستكمل في سنة 2002 بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية**"PNDAR"**.

المطلب الأول: ماهية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وأهدافه

1) **تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:** يعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بانه تلك الاستراتيجية الكلية التي تهدف لعصرنة وتطوير قطاع الفلاحة وزيادة فعاليته، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمتكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري[1].

ولقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لاستدراك كل الثغرات السابقة، حيث تضمن مجموعة من التوجيهات الأساسية تتمثل في[2]: التحسين المستديم لمستوى الامن الغذائي للبلاد بغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وكذا الاستعمال العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها، بالإضافة الى حماية التشغيل الفلاحي والزيادة في قدرات القطاع الفلاحي بتحقيق مناصب شغل جديدة من خلال ترقية الاستثمار وتشجيعه وأخيرا تحسين مداخيل وظروف معيشة الفلاحين.

ولقد توسع المخطط أكثر في سنة 2002 ليضم كذلك التنمية الريفية، باعتبار الريف فضاء ينتهج فيه سكانه نمطا معيشيا مميزا، ولابد من اشراكه في تحقيق التنمية الوطنية عن طريق تشجيع الاستثمارات في الأرياف، وتمكين سكانه من الاستفادة من دعم الدولة وحماية مداخيلهم وتوفير الظروف المعيشية الحسنة للفلاحين لتمكينهم من الاستقرار في الأرياف، والاهتمام بالنشاطات الفلاحية بتوفير الحماية الاجتماعية لهم[3].

2) **أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**

يسعى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الى تحقيق العناصر الاستراتيجية التالية[4]:

- الحفاظ على الموارد الطبيعية من اجل تنمية مستديمة.

---

[1] حوحو حسينة وحوحو سعاد، **الية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد:23، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2011، ص 324.

[2] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980، 2009)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص80.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية**، جوان 2002، ص ص 81، 82.

[4] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، سنة 2000، ص 72.

- ❖ استعمال أفضل للقدرات الطبيعية وتثمينها (التربة والمياه) والوسائل الأخرى (المالية والبشرية).
- ❖ تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويعه سعيا الى تحقيق الامن الغذائي.
- ❖ تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه جافة وتلك المهددة بالجفاف، بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة، وزراعة الكروم وتربية المواشي، وانشطة أخرى ملائمة مع تركيز انتاج الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجيتها العالية.
- ❖ ضبط برنامج انتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع تنوع المناخ.
- ❖ رفع الصادرات من المواد الفلاحية وكذلك ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها.
- ❖ توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية وترقية المنتجات ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية.
- ❖ توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وانشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية.

والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، جاء لتحقيق الأهداف التالية[1]:

- ❖ فك العزلة عن الريف وتوفير العمل، السكن ومختلف الخدمات الاجتماعية سعيا لتثبيت سكانه والحيلولة دون هجرتهم للمدن.
- ❖ العمل على استدامة الموارد المختلفة فيه.
- ❖ العمل على توسيع الاستثمارات المختلفة في العالم الريفي وعصرنته، وجعل الممارسات والأنشطة المختلفة فيه أكثر حيوية وديناميكية.

واضفاء البعد الريفي جاء كذلك ليواكب السياسة الفلاحية للدول المختلفة التي صارت تهتم اغلبها بالعالم الريفي.

المطلب الثاني: برامج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

1. **تطوير الإنتاج والإنتاجية لمختلف الفروع:** في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني ستوظف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية، والمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات وسوف تولي عناية خاصة للمنتوجات ذات المزايا التفاضلية التي يمكن أن تكون محل تصدير[2]. وتم ادخال بعض التغييرات على نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية

[1] صاحب يونس، **مرجع سابق**، ص145.

[2] http: // www.minagri-algeria.org / Strategie pnda.html

Ministère de l'agriculture et du développement rural, stratégie de mise en œuvre du P N D A

ليكون أكثر بساطة وشفافية ومرونة وسرعة ليتمكن المستفيدون من الحصول على الدعم في أحسن الظروف ليتمكنوا من تحقيق الأهداف المنتظرة[1].

2. **تكييف أنظمة الإنتاج:** يعتمد في التنفيذ على نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين، باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا للأنشطة التي تسمح بتامين مداخيل الفلاحين (المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية او على المدى المتوسط من اجل تغطية الخسائر الظرفية والمتتالية لإنجاز برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية) ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحداتها دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع الذي يهدف الى المنتوج نفسه[2].
3. **استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** يهدف هذا البرنامج أساسا الى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، عن طريق منح الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997، المحدد كيفيات منح قطع أراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية، السهبية والجبلية[3]، وبهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف وانجراف التربة واسترجاع التوازن البيئي.
4. **البرنامج الوطني للتشجير:** بالإضافة الى ما كان من تشجير في الفترة السابقة، فيهدف هذا البرنامج الى إعطاء أولوية للتشجير المفيد والاقتصادي بغرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، اللوز، الكرز، الفستق، النخيل، ..... الخ) من اجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال هذه المناطق الغابية [4]،وفي هذا الاطار تم تخصيص 8000 هكتار لإعادة تشجيرها و10000 هكتار لغرس أشجار الفواكه و350 هكتار لزراعة أشجار الكروم و156 كلم لفتح المسالك وتهيئتها و30000 كلم لتصحيح التدفقات المائية، و 18000 هكتار للعناية بالأشجار ، و 1500 هكتار للتحسين العقاري [5].
5. **برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب:** لقد جاء برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب من اجل وضع الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية، وادماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية في اطار التنمية المستدامة، ويتم ذلك عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ كالنخيل الذي يعتبر مصدرا مهما وجالبا للعملة الصعبة لكون انتاجها ذو ميزة نسبية، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وضع الشروط والكيفيات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج من خلال دعم وتهيئة الأراضي في اطار منح الامتيازات الفلاحية، اما الإصلاحات الكبرى التي تتطلب وسائل مادية ومالية كبيرة الى جانب التقنيات

---

[1] الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، **المنشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 المتضمن استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000، ص 74.

[2] هاشمي الطيب، **تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر للفترة (2000، 2006) نموذج تطبيقي بولاية سعيدة**، رسالة ماجستير، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2007، ص 97.

[3] المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، **الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز**، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 1998، ص14.

[4] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، 2000، ص 77.

[5] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الظرف الاقتصادي والاجتماعي**، السداسي الأول من سنة 2000، الدورة العادية السادسة عشر، 2000، ص 40.

الحديثة والمتطورة فيفسح فيها المجال للاستثمارات الوطنية والأجنبية ذات الكفاءة العالية والتكنولوجيات المتطورة، المرتبطة بإعطاء دفع استثماري معتبر يتلائم مع الظروف البيئية[1].

6. **المشروع الجواري للتنمية الريفية:** يعتبر أداة عملية خاصة بالعالم الريفي لتثبيت سكانه فيه، ويتدخل في اطاره مختلف الفاعلين في التنمية الريفية على المستوى المحلي ويصبو الى تنمية المناطق الريفية خاصة منها الأكثر حرمانا، كما يسعى الى الرفع من مستويات المعيشة لسكان الأرياف ودخولهم، ويهدف الى استدامة الموارد، سواءا المائية او العقار الفلاحي بحمايتها وتثمينها، وفك العزلة وتحسين شبكة النقل والاتصال، تشجيع عمليات التشجير النافع وإقامة المستثمرات الفلاحية الصغيرة، وانشاء وحدات تربية الحيوانات ودعم إقامة الأسواق المحلية، بينما تتمثل الميادين التي يشملها المشروع الجواري للتنمية الريفية في: انجاز الطرق والانارة العمومية وتوفير المياه الصالحة للشرب، فتح وعصرنة شبكة الطرقات، إقامة المنشاة الصحية والتربوية[2].

وبذلك يمكن القول بان المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية يعتبر اثراء نوعي حقيقي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، من خلال توجيهه للاهتمام بتنمية العالم الريفي امام أهمية هذا الأخير في تطوير الفلاحة وتفعيل النشاط الاقتصادي ككل، كما ان التنمية الريفية تدخل في إطار تهيئة الأقاليم وتنميتها تنمية متوازنة ومتكاملة، من حيث جعل العالم الريفي وسطا متطورا مثله مثل العالم الحضري.

المطلب الثالث: آليات تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

- **الآلية المالية:** يحتوي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، على شبكة مالية متعددة ومتكاملة تتمثل في[3]:

1- **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:** انشا الصندوق بمقتضى المادة 94 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، المتعلق بقانون المالية لسنة 2000، ويقوم الصندوق بدعم تنمية الإنتاج والإنتاجية، تثمين الموارد الفلاحية، تعزيز وتطوير عمليات التخزين، التسويق، الري، حماية الثروة الحيوانية والنباتية، تحسين مداخيل الفلاحين وغير ذلك.

ولقد حدد المقرر الوزاري رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000، مختلف النشاطات التي يتولى الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية دعمها، والتي تتمثل في:

- ✓ تطوير الإنتاج والإنتاجية، وتثمين المنتجات الفلاحية.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، **نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**، سنة 2000، ص 77.
[2] صاحب يونس، **مرجع سابق**، ص 146.
[3] حوحو حسينة وحوحو سعاد، **مرجع سابق**، ص324.

- ✓ تطوير الريف وتسويق الإنتاج، التخزين، التوظيف والتصدير.
- ✓ حماية وتنمية الثروة الوراثية الحيوانية والنباتية، ودعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
- ✓ تخفيض نسب الفوائد على القروض الفلاحية والزراعات الغذائية، وتأطير التشغيل (التكوين، الارشاد الفلاحي، متابعة وتنفيذ البرامج ...الخ).

2- الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي: انشا سنة 2000 بموجب القرار الوزاري المشترك رقم 353، بين وزارة الفلاحة ووزارة المالية في 10 جوان 2000 وكلف بدعم الاستثمارات في إطار تطوير الإنتاج والإنتاجية[1].

3- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: انشا هذا الصندوق بمقتضى القانون02-11المؤرخ في 20 شوال 1423ه الموافق ل 2002/12/24 المتضمن لقانون المالية لسنة 2003 وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 111-302 الذي عنوانه صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ليحل محل الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وبدا العمل به بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-145 المؤرخ في 26 محرم 1424ه الموافق ل 29 مارس 2003، المحدد لإيراداته ونفقاته وكيفية تسيير حسابه، ويهدف الى[2]: تثبيت سكان الأرياف والحد من النزوح الريفي، استغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة عن طريق الامتياز، لا مركزية في تحقيق التنمية الريفية، ادماج نشاطات التنمية ضمن مشروع الإقليم ، التكفل بالخصوصيات الطبيعية لكل منطقة ، التكامل بين جميع برامج تسيير الفضاءات الطبيعية ، حماية وتنمية الثروة الغابية و مكافحة الانجراف و التصحر و استغلال الأراضي في الجنوب .

وهو مؤهل لدعم وتقديم الاعانات للنشاطات التالية[3]:

- ✓ الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية والمتمثلة في التهيئات الخاصة بالري والتربة وأنظمة الإنتاج الفلاحي والحيواني.
- ✓ الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي
- ✓ تقديم المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين المتوسط
- ✓ تقديم كل النفقات الأخرى الضرورية لإنجاز المشاريع ذات العلاقة مع اهداف الصندوق.

ويضاف الى الصناديق السالفة الذكر الصناديق التالية التي أنشأت كذلك لدعم قطاع الفلاحة:

---

[1] براكتية بلقاسم، **الزراعة والتنمية في الجزائر (دراسة مستقبلية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص 188.

[2] غردي محمد، **القطاع الزراعي واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012، ص 152.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 36بتاريخ 7 ربيع الأول 1424ه، الموافق لـ 08 يونيو 2003**، ص 20-22-23.

- **صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية:** والذي أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000، وحدد المرسوم التنفيذي رقم 2000-119، المؤرخ في 30 ماي 2000، طريقة تنظيمه وإدارته، كما حدد ايراداته ونفقاته[1].
- **صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:** أنشأ بموجب القانون 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000 وحدد المرسوم التنفيذي رقم 02 -248 المؤرخ في 2000/05/23 مهامه وإدارته، نفقاته وايراداته[2].
- **الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي:** أنشأ بمقتضى الأمر 05-05 والمؤرخ في يوليو 2005، وجاء ليحل محل الصندوق الوطني لضبط والتنمية الفلاحية[3].
- **الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي:** انشا بمقتضى الامر 05-05 المؤرخ في 25يوليو2005 المتضمن القانون التكميلي لقانون المالية يتولى دعم النشاطات المحددة في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2006/04/24[4].

- **الآلية التقنية:**

تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الاشكال و ملائم لطبيعة الأنشطة التقنية المحددة لخصوصية كل برنامج فرعي ، و تهدف هذه الطريقة الى اعتبار المستثمرة الفلاحية وحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي خلافا لتأطير برنامج الفروع و الذي يستهدف المنتوج نفسه و هو الامر الذي أضاف طابعا جديدا على السياسة الزراعية المتضمنة في هذا المخطط من حيث اعتماده على معيار الجدارة الاقتصادية بالنسبة للوحدات الإنتاجية وليس الطبيعة القانونية التي تميز بين ما هو خاص وما هو عام كما عملت به السياسات الزراعية للدولة منذ الاستقلال ، ويتضمن هذا النظام مجموعة من الأنشطة تتمثل في التكوين، الارشاد، الاعلام والاتصال[5].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان 1420ه الموافق لـ 23 ديسمبر 1999"المتضمن قانون المالية لسنة 2000"**، الجريدة الرسمية، العدد 92، المادة 95.

[2] غردي محمد، **مرجع سابق**، ص151.

[3] الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، **الامر رقم 05-05 المؤرخ في 18 جمادى الثاني الموافق لـ 25 يوليو 2005"المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005"**، الجريدة الرسمية، العدد 52، المادة 28.

[4] الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، **الامر رقم 05-05 المؤرخ في 18 جمادى الثاني الموافق لـ 25 يوليو 2005"المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005"**، المادة 29.

[5] زهير عماري، **مرجع سابق**، ص 83.

المبحث الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي

جاءت هذه السياسة في إطار إصرار الدولة على النهوض بالقطاع الفلاحي والتي هي امتداد للسياسات الفلاحية السابقة، وتهدف هذه السياسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف المبنية على مجموعة من الركائز والاسس.

المطلب الأول: ماهية سياسة التجديد الفلاحي والريفي

شرع في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في عام 2008، حيث ترتكز على قانون التوجيه الفلاحي الذي اصدر في اوت 2008[1]، يحدد هذا القانون معالمها واطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الامن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، أساس هذه السياسة يتمحور حول مسالة الامن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها بلادنا ومجتمعنا[2].

- المطلب الثاني: أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تهدف سياسة التجديد الفلاحي والريفي الى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة، عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي، ويمكن ابراز اهم الأهداف الاستراتيجية كالتالي[3]:

- ❖ زيادة الإنتاج الوطني من المواد الواسعة الاستهلاك، وتوفير الشروط التي تسمح بالتكامل الفلاحي والصناعي لهذا الإنتاج، ومواجهة الازمات المحتملة.
- ❖ عصرنة ونشر التقدم التكنلوجي في المستثمرات الفلاحية (التخصيب، المكننة، استخدام البذور، الجينات المحسنة).
- ❖ عصرنة وتنظيم شبكات جمع وتسويق الإنتاج الوطني وتموين الفلاحة بالمدخلات والخدمات.
- ❖ وضع نظام ضبط فيما بين المهن يجمع مختلف حلقات فروع الإنتاج ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب الحليب، البطاطا، اللحوم) وخلق شروط استقرار السوق، بالإضافة الى توسيع وتطوير أنظمة الري الفلاحي.

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر** عبر الموقع الالكتروني:
http://www.aoad.org/algeria-inv.pdf.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي: الإجراءات المتخذة لفائدة الفلاحين والمربين ومتعاملي الصناعات الغذائية الفلاحية في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2008**، 28 جويلية 2008، ص1.

[3] زهير عماري، **مرجع سابق**، ص 89.

- ❖ تنمية القدرات الوطنية التي تسمح بالوصول الى الاكتفاء الذاتي فيما يخص تغطية الاحتياجات من البذور.
- ❖ التنمية المتناسقة والمتوازنة للفضاءات الريفية وتحسين شروط الحياة ومداخيل سكان الأرياف
- ❖ **تنظيم مهنة الفلاحة وفتح افاق مستقبلية للتصدير:** تسعى الهيئات الوصية على قطاع الفلاحة بالجزائر الى تنظيم مهنة الفلاحة من خلال تنمية القطاع وضبط سوق المنتوجات الفلاحية، وكذا المبادرة بسياسة حقيقية لتصدير المنتوجات الفلاحية بما في ذلك تكييفها مع المعايير الدولية، وتكون ذات جودة، ويتم تصديرها بكيفية منتظمة[1].

المطلب الثالث: الركائز الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي

تتمحور سياسة التجديد الفلاحي والريفي حول ثلاثة ركائز أساسية وهي:

التجديد الفلاحي: ويركز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان الامن الغذائي للبلاد بصفة دائمة، حيث يهدف الى: تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة انتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، تامين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والاسعار عند الاستهلاك من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

وبهذا فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها، وتجدر الإشارة الى ان هذه الركيزة تهدف الى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من اجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، علما ان هناك حوالي عشرة فروع ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية وهي: الحبوب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس والطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور والشتائل[2].

2.التجديد الريفي [3]: يعتبر التجديد الريفي أوسع من التجديد الفلاحي، من حيث أهدافه ومداه فهو يتجاوز الاكتفاء بتحقيق التنمية الفلاحية في العالم الريفي، ليشمل قطاعات ومجالات أخرى تتمثل في تنمية الحرف والطاقة الكهربائية، المياه وتثمين الموروث الثقافي ..... الخ، ويسعى التجديد الريفي بشكل عام الى:

- ✓ تنمية الأقاليم الريفية تنمية منسجمة ومستدامة وتحسين مستويات معيشة سكانها.
- ✓ الاستغلال الجيد للفضاءات المختلفة وتسييرها بطريقة عقلانية.

[1] مصالح رئاسة الحكومة، ملحق بيان السياسة العامة، **الفصل الثالث: مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الامن الغذائي للبلاد**، نشريه وزارية، أكتوبر 2010، الجزائر، ص 60.
[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي – عرض وافاق-**، الجزائر، 2008، ص07.
[3] صاحب يونس، **مرجع سابق**، ص162.

وتعتبر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية والتي تتكفل بتنفيذها الهيئات المحلية، أحد الاليات الأساسية في تحقيق المساعي المذكورة، والتجديد الريفي بهذا المعنى يشكل إطارا لتفعيل اللامركزية.

وتتمثل المحاور الأربعة الأساسية للتجديد الريفي في:

- عصرنة القرى لتنمية المستويات المعيشية للمناطق الريفية.
- تنويع النشاطات الاقتصادية في العالم الريفي.
- تثمين الموارد الطبيعية.
- حماية وتثمين الموروث الريفي المادي والغير مادي.

3.برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني: تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة حيث يتجه هذا البرنامج الى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي، كما تتمثل اشكال تقوية القدرات البشرية في: التكوين، خبرة استشارية متخصصة، مرافقة جواريه مدعمة مستهدفة، اليقظة لمواكبة العصر، الاتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين، ولإرشاد المعارف والمساهمة في الحوار السياسي.

وبهذا فهو يهدف الى[1]:

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية
- استثمار هام في البحث والتكوين والارشاد الفلاحي من اجل تشجيع وضع تقنيات جديدة الى الوسط الإنتاجي.
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، مصالح تصديق البذور والشتائل، الرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

وتجدر الإشارة الى انه إضافة الى الركائز الثلاثة السالفة الذكر، هناك إطار تحفيزي يشتمل على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة عملها الريادي وتتمثل أساسا في[2]:

- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري والذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات.
- اليات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي
- تدابير ضبط الأسواق لضمان الامن الغذائي
- الاليات المختلفة لضمان الحماية للمواطنين

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي – عرض وافاق-، مرجع سابق**، ص07.
[2] **المرجع نفسه**، ص 08.

- تنشيط الفضاءات المختلفة (خاصة وعمومية) للبرمجة، وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

خلاصة الفصل:

لقد تضمنت السياسات الفلاحية التي تطرقنا اليها في هذا الفصل ابعاد واهداف جديدة في سبيل تحسين أداء القطاع الفلاحي لتفعيل دوره في الاقتصاد الوطني وبناء فلاحة عصرية مواكبة للتطورات الدولية الحاصلة، وادراج الفضاء الريفي وجعله يشارك في التنمية المحلية، واعتمدت هذه السياسات على مجموعة من البرامج والاليات المالية والتقنية لتحقيق الأهداف المسطرة.

الفصل الثالث

دور القطاع الفلاحي في تنويع الصادرات الوطنية للفترة 2000-2014

تمهيد:

ان ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات في مجال التجارة الخارجية، يجعله عرضة للوقوع في أزمات نتيجة للتقلبات التي تحدث على مستوى الأسواق الدولية كانخفاض أسعار البترول ، والتي تؤثر سلبا على الميزان التجاري الجزائري باعتبارها المسيطر على حصيلة الصادرات الوطنية، وهنا تبرز أهمية القطاع الفلاحي كأحد المصادر لتنويع الصادرات من خلال الإمكانيات البشرية والطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر، حيث زاد الاهتمام بالقطاع الفلاحي في السنوات الأخيرة من طرف الدولة، عن طريق انتهاج مجموعة من السياسات الفلاحية المتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، سياسة التجديد الفلاحي والريفي، الهادفة الى النهوض بالقطاع الفلاحي وجعله مساهما في التنمية الاقتصادية للبلاد ومصدرا ثانيا لجلب العملة الأجنبية وتنويع الصادرات ومحاولة التخفيف من حدة التبعية للمحروقات، وفي هذا الفصل سوف نقوم باستعراض نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي تطور الصادرات الفلاحية خلال الفترة 2000، 2014 ، وتسليط الضوء على بعض المشاكل التي تواجه الصادرات الفلاحية واقتراح مجموعة من الحلول، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة (2000-2014)

المبحث الثاني: تطور الصادرات الفلاحية خلال الفترة 2000-2014.

المبحث الثالث: بعض المشاكل التي تواجه الصادرات الفلاحية والحلول المقترحة

المبحث الأول: تقييم ونتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة (2000-2014)

سعت الدولة من خلال تطبيق المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي للوصول الى نتائج إيجابية على مستوى القطاع الفلاحي، تنعكس إيجابيا على التنمية الاقتصادية للبلاد وتعزيز مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.

المطلب الاول: تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

أولا: تطور الإنتاج لبعض المحاصيل في القطاع الفلاحي

1- تطور انتاج الحبوب خلال الفترة 2000-2008

انتاج الحبوب خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، كان كالتالي:

الجدول رقم(01): انتاج الحبوب الشتوية والصيفية خلال الفترة 2000، 2008.

الوحدة: قنطار

السنوات	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال	الذرة الصفراء	الذرة البيضاء
2000	4863340	2740270	1632870	81700	15560	8340
2001	12388650	8003480	5746540	436610	10870	5550
2002	9509670	5508360	4161120	334950	8370	6780
2003	18022930	11625590	12219760	775460	9810	6070
2004	20017000	7290000	12116000	890000	6790	8490
2005	15687090	8460185	10328190	775000	11480	12390
2006	17728000	9151300	12358800	890000	24560	24790
2007	15289985	7899640	11866580	922375	16440	24050
2008	8138115	2972210	3959215	266600	10145	10380

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مديرية الاحصائيات والمنظومة المعلوماتية**، 2015.

يظهر الجدول عدم استقرار إنتاجية الحبوب، وتباينها من سنة الى أخرى، بالنسبة لإنتاج القمح الصلب كانت أكبر كمية سنة 2004 والتي فاقت 20 مليون قنطار، لتتراجع سنة 2008 الى 8 ملايين قنطار، كما هو الحال بالنسبة للمحاصيل الأخرى من الحبوب، التي تميزت بالتذبذب من سنة الى أخرى، وبالتالي فشل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في جعل نمو انتاج الحبوب يتم بصفة مستمرة ومستقرة.

2- انتاج الحبوب الجافة:

الجدول رقم(02): انتاج الحبوب الجافة خلال الفترة 2000-2008.

الوحدة: قنطار

السنوات	الفول والفول المصري	الجلبان الجاف	العدس	الحمص	الجلبان
2000	128950	15930	1940	66610	1020
2001	212300	36740	4580	123120	280
2002	229330	43040	4350	149710	270
2003	307000	63420	4900	191020	180
2004	320530	73710	6130	163670	150
2005	268860	53390	4230	137270	650
2006	242986	53810	6584	127058	1107
2007	279735	62430	5605	142940	950
2008	235210	36175	10809	112110	1980

المصـــدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الاحصـــائيات والأنظمة المعلوماتية، **مرجع سابق**.

يتضـــح من خلال الجدول ان انتاج الحبوب الجافة خلال هذه الفترة تميزت بالتذبذب من سنة الى أخرى وفي جميع المحاصيل.

الجدول رقم(03): تطور بعض المحاصيل الزراعية خلال الفترة 2000-2008.

الوحدة: قنطار

السنوات	البطاطا	الطماطم	الحمضيات	التمور	زيت الزيتون	زيت المائدة
2000	12076900	3414470	4326350	3656160	1824390	346730
2001	9672320	3735340	4699600	4373320	1667930	335460
2002	13334650	4013640	5194590	4184270	1441570	477690
2003	18799180	4569330	5599300	4723040	1041530	634740
2004	18962700	5121950	6091110	4426000	4100020	587980
2005	21565499	5137795	6274060	5162934	2307855	857035
2006	21809610	5489336	6803450	4921880	1962580	684750
2007	15068590	5673134	6894670	5269210	1271740	817780
2008	21710580	5592491	6973665	5527650	1629680	910990

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مرجع سابق.**

من خلال الجدول يتضح بان هناك تذبذب طفيف في انتاج محصول البطاطا وزيت الزيتون والتمور وزيت المائدة، الا ان بعض المحاصيل حققت نمو مستمر من سنة الى أخرى كالحمضيات والطماطم.

ثانيا: تطور انتاج بعض موارد الفلاحة

1. تطور اليد العاملة:

كان تطور اليد العاملة خلال الفترة (2000-2008) كالتالي:

الجدول رقم(04): تطور اليد العاملة خلال الفترة 2000-2008.

السنة	حجم اليد العاملة الكلية بالآلاف	اليد العاملة في الفلاحة بالآلاف	نسبة اليد العاملة في الفلاحة من اليد العاملة الكلية%
2000	6075	1262	21
2001	6228	1312	21
2002	6917	1450	21
2003	7276	1565	23
2006	10100	1609	18,1
2007	9969	1170	13,6
2008	10315	1252	13,7

المصدر: صاحب يونس، **مرجع سابق**، ص 147.

يتضح من خلال الجدول أن اليد العاملة في قطاع الفلاحة خلال الفترة تميزت بالاستقرار النسبي، والميول الى النقصان، عكس اليد العاملة الكلية التي تميل الى النمو بشكل مستمر.

2. **تطور المساحة الصالحة للزراعة:**

الجدول رقم (05): تطور المساحة الصالحة للزراعة لبعض المحاصيل خلال الفترة2000-2008.

"الوحدة: هكتار"

السنوات	المنتوج				
	الحبوب الشتوية	الحبوب الصيفية	البقول الجافة	الحمضيات	الكروم
2000	1056860	550	63140	41380	51010
2001	2401800	600	59470	41680	51450
2002	1844460	450	62160	42250	54160
2003	2900820	570	68010	42942	60465
2004	3000000	410	72063	42560	62532
2005	2349619	709	69240	43995	69633
2006	2671140	811	66866	45859	75187
2007	2873219	394	63510	47570	76754
2008	1484843	395	61211	50012	73739

المصـــدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الاحصـــائيات والأنظمة المعلوماتية، **مرجع سابق**.

يتضح من خلال الجدول تطور المساحة الزراعية لبعض المحاصيل بشكل معتبر كالحبوب الشتوية، والحمضيات.

- **اهم الإنجـازات المحققـة بعد تطبيق المخطط الوطني للتنميـة الفلاحيـة والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:**

سـمح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والمخطط الوطني للتنمية الريفية بتحقيق الإنجازات التالية خلال الفترة 2000-2004[1]:

- تم خلق 747000 منصب شغل، منها 336000 منصب دائم.
- تشـجيع حاملي الشـهادات من الشـباب والمتخرجين من التكوين في تخصـص الفلاحة على تكوين مؤسـسـات صـغيرة خاصـة بهم، والتي وصـلت الى 2408 مؤسـسـة صـغيرة لدعم الاستثمار الفلاحي والتنمية الفلاحية.
- تم توسيع المساحة الصالحة للزراعة باستصلاح 419000هكتار، وتوسيع المساحة المسقية الى 210000 هكتار.

[1] صاحب يونس، **مرجع سابق**، ص 149.

- من جهة أخرى اتسعت المساحة المخصصة للتشجير الى 382000 هكتار، كما اعيد تأهيل 307000 مستثمرة فلاحية والحاقها بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

وبين 2004-2008 تم تحقيق المكاسب التالية[1]:

- توسيع المساحة الصالحة للزراعة باستصلاح 310810 هكتار.
- تأهيل 110553 مستثمرة فلاحية، وبناء 336596 مسكن ريفي.
- انشاء 30 سد وإقامة 1778 مشروع خاص بالتزويد بالماء الصالح للشرب.
- بناء 867 مشروع خاص بالتطهير وإقامة 49 محطة تصفية وانشاء 1163 خزانات مياه.
- مكافحة التصحر بإقامة 865 عملية تشجير.

المطلب الثاني: تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي

أولا: تطور الإنتاج الفلاحي لبعض المحاصيل:

1. تطور انتاج الحبوب:

كان انتاج الحبوب للفترة 2009-2014 كالتالي:

الجدول رقم(06): تطور انتاج الحبوب خلال الفترة 2009-2014.

"الوحدة: قنطار"

السنوات	القمح الصلب	القمح الين	الشعير	الخرطال	الـــذرة البيضاء	الـــذرة الصفراء
2009	23357870	11093120	25666140	1109870	3885	5747
2010	20385000	9142000	15039000	1015000	1060	3590
2011	21957900	7151000	12580800	767300	9404	5751
2012	24071180	10251125	15917150	1097025	17505	17548
2013	23323694	9666796	14986386	1132859	120	12445
2014	18443334	5918634	9394009	565803	4650	25720

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الاحصائيات والأنظمة المعلوماتية، **مرجع سابق.**

يتضح من الجدول بان هذه الفترة تميزت بالتذبذب في انتاج الحبوب من سنة الى أخرى.

[1] حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية، ص 4، 5، 6، نقلا عن الموقع:
www.portail du premier - ministere.gov.dz
يوم: 20/ 04 / 2016.

2. تطور انتاج الحبوب الجافة:

الجدول رقم(07): تطور انتاج الحبوب الجافة خلال الفترة 2009-2014.
"الوحدة: قنطار"

السنوات	الفول والفول المصري	الجلبان الجاف	العدس	الحمص	الفاصولياء اليابسة	الجلبان	المجموع
2009	364949	59692	26932	178404	11588	1325	642890
2010	366252	66134	45902	234737	8449	1976	723450
2011	379818	74353	82152	240512	9525	1810	788170
2012	405070	91780	57380	276750	10240	1680	842900
2013	423862	105859	63184	349802	13614	2009	958330
2014	413886	101193	53409	351178	13429	3970	937065

المصـــدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الاحصـــائيات والأنظمة المعلوماتية **مرجع سابق**.

يتضح من خلال الجدول بان انتاج الحبوب الجافة ارتفع بوتيرة إيجابية ومستمرة، ماعدا سنة 2014 اين انخفض قليلا مقارنة بسنة 2013.

3. تطور انتاج بعض المحاصيل الزراعية:

الجدول رقم(08): تطور بعض المحاصيل الزراعية خلال الفترة 2009-2014.

"الوحدة: قنطار"

السنوات	البطاطس	الطماطم	الحمضيات	التمور	زيت الزيتون	زيت المائدة
2009	26360570	6410343	8444950	6006960	982505	982505
2010	33003115	7182353	7881110	6447410	1359368	1359368
2011	38621936	7716055	11525401	7248940	1927850	1927850
2012	42194758	7969630	10878320	7893570	1458260	1458260
2013	48865380	9750753	12048510	8481990	1749345	1749345
2014	46735155	10656093	12710030	9343772	2083507	2083507

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الاحصـائيات والأنظمة المعلوماتية، **مرجع سابق**.

يتضح من خلال الجدول ان معظم المحاصيل الزراعية عرفت نموا ايجابيا مستمرا خلال الفترة 2009-2014.

ثانيا: تطور بعض عوامل الإنتاج:

1. تطور اليد العاملة:

كان تطور اليد العاملة خلال السياسة الفلاحية الجديدة كالتالي:

الجدول رقم(09): تطور اليد العاملة خلال الفترة 2009-2014.

السنوات	حجم اليد العاملة الكلية بالآلاف	حجم اليد العاملة في الفلاحة بالآلاف	نسبة اليد العاملة في الفلاحة من اليد العاملة الكلية%
2009	10544	1242	13,1
2010	10812	1136	11,7
2011	10661	1034	10,8
2012	11423	912	9
2013	11964	1141	10,6
2014	11453	899	8,8

المصدر: صاحب يونس، **مرجع سابق**، ص 169

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان اليد العاملة الكلية في ارتفاع متزايد وان انخفضت سنة 2014، اما بالنسبة لليد العاملة في الفلاحة، فسجلت انخفاضا محسوسا، حيث لم تبلغ 900 ألف عامل سنة 2014، ومن جهة أخرى انخفضت نسبة اليد العاملة في الفلاحة من اليد العاملة الكلية اذ انتقلت من 13,1 % سنة 2009 الى 8,8% سنة 2014.

2. تطور المساحة الزراعية للحبوب وبعض المحاصيل الزراعية

كان تطور المساحة الزراعية للحبوب وبعض المحاصيل الاخرى خلال الفترة 2009 - 2014 كالتالي:

الجدول رقم(10): تطور المساحة الزراعية للحبوب وبعض المحاصيل الأخرى

الوحدة: هكتار

السنوات	الحبوب الشتوية	الحبوب الصيفية	البقول الجافة	زراعة السباخ	الحمضيات	الكروم
2009	3175919	229	67448	393594	50567	69110
2010	2856190	174	74220	429417	53977	69224
2011	2584195	340	87296	449258	55227	72042
2012	3061498	1535	85295	468262	57157	68669
2013	2708880	372	84993	504755	57479	68564
2014	2507955	1058	90507	499103	59151	66417

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الاحصائيات والأنظمة المعلوماتية، **مرجع سابق.**

يتضح من خلال الجدول بانه تم التوسع في المساحة الزراعية لمختلف المحاصيل خاصة الحمضيات التي عرفت تزايدا مستقرا من سنة الى أخرى.

- **نتائج برامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي:**

سمح تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي بتحقيق المكاسب التالية[1]:

1) **برنامج التجديد الفلاحي:** سمح تطبيق برنامج التجديد الفلاحي بالرفع من المردودية الإنتاجية، حيث إذا تم الرجوع للأهداف التي سطرت قبل إطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي بالرفع من معدل نمو الإنتاج الفلاحي خلال الفترة 2009-2014 بـــ 8.33% فان معدل نمو الإنتاج الذي حققه القطاع الفلاحي بين 2009و2014 قد بلغ نسبة 11% وهو ما يعني تحقيق أحد الأهداف الأساسية المسطرة.
2) **التجديد الريفي:** برمج خلال فترة 2009-2014: 12148 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة أطلق منها 10842 مشروع أي نسبة 89% وتحقق منها نهاية 2014: 6468 مشروع.
3) **برنامج تقوية القدرات:** وصل عدد المكونين في إطار البرنامج الى غاية 2014 :310459 فرد، ومس الارشاد الفلاحي 1033789 فرد في إطار برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية.

المبحث الثاني: تطور الصادرات الفلاحية خلال الفترة 2000-2014

عملت الجزائر منذ سنة 2000 على تفعيل القطاع الفلاحي بهدف عصرنته واستغلال الموارد المتاحة استغلالا أمثل عبر سياسة فلاحية جديدة تمثلت في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وسياسة التجديد الفلاحي والريفي التي كانت متعددة الأهداف، والتي كان أبرزها تحقيق الامن الغذائي، وترقية الصادرات الفلاحية.

المطلب الأول: تطور الصادرات الفلاحية في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

تعد مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا هاما للدلالة على أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني، ومصدرا من مصادر جلب العملة الصعبة لتغطية نفقات الاستيراد، وتتمثل صادرات الجزائر الاساسية من الإنتاج الفلاحي، في الخمور، التمور، الحمضيات، الجلود، الزيوت، والجدول التالي يوضح تطور الصادرات الفلاحية الجزائرية خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

[1] صاحب يونس، **مرجع سابق**، ص 173.

الجدول رقم (11): تطور الصادرات الفلاحية خلال الفترة 2000-2007.

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنوات	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	مجموع الصادرات الفلاحية	الصادرات الكلية	نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات الكلية %
2000	111,2	34,7	**145,9**	**21596**	**0,68**
2001	151,9	28,6	**180,5**	**19133**	**0,94**
2002	126,9	43,7	**170,6**	**18420**	**0,93**
2003	143,7	51,5	**195,2**	**21479**	**0,91**
2004	163,1	68	**231,1**	**31713**	**0,73**
2005	164,5	78,1	**242,6**	**44482**	**0,55**
2006	164,6	105,4	**270**	**50586**	**0,53**
2007	181	138,4	**319,4**	**60174**	**0,53**

المصدر: غردي محمد، **مرجع سابق**، ص 41.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان هناك زيادة ضئيلة في تطور الصادرات الزراعية حيث وصلت الى 181 مليون دولار سنة 2007 مقابل 111.2 مليون دولار سنة 2000، اما بالنسبة الى الصادرات الغذائية هي الأخرى شهدت تطورا طفيفا خلال الفترة المدروسة حيث وصلت الى 138.4 مليون دولار سنة 2007 مقابل 34.7 مليون دولار سنة 2000، وعموما يمكن القول بان الصادرات الفلاحية شهدت تطورا محتشما خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، واذا نظرنا الى مجموع الصادرات الكلية خلال هذه الفترة نجد ان نسبة الصادرات الفلاحية من اجمالي الصادرات عرف تراجعا واضحا، بعد سنة 2001 حيث كانت نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات الكلية 0.94 % الى ان وصلت الى نسبة 0.53 % سنة 2007.

وبالتالي فان التطور الحاصل في المنتوجات الفلاحية يبقى ضعيف جدا بالنسبة الى مجموع الصادرات الكلية، وبالتالي فشل السياسة الفلاحية المطبقة من طرف الدولة في ترقية الصادرات الفلاحية.

- **اهم المنتجات الفلاحية المصدرة خلال الفترة 2000-2007:**

كانت تشكيلة اهم المنتجات الفلاحية المصدرة خلال هذه الفترة كالتالي:

الجدول رقم(12): اهم المنتجات الفلاحية المصدرة خلال الفترة 2000-2007.
الوحدة: 10^3 دج

السنوات	البقول الجافة	التمور	الحمضيات
2000	9900	1110300	1100
2001	-	806600	100
2002	100	1304100	94,5
2003	100	1273200	1800
2004	1300	1358000	400
2005	19500	1404000	400
2006	180	1455900	200
2007	100	1600900	100

المصدر: وزارة التجارة، **جزء من حوصلة إحصائية (1962، 2011)**.

يتضح من خلال الجدول ان منتوج التمور سجل أكبر القيم في حصيلة الصادرات الفلاحية، خلال هذه الفترة، محققا تطورا متزايدا حيث انتقل من 1110300 ألف دج سنة 2000 الى 1600900 ألف دج سنة 2007، اما باقي المنتوجات فعرفت تذبذبا في قيمة الصادرات وفي مستويات متدنية من سنة الى أخرى، إذا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لم ينجح في الرفع من حصيلة الصادرات الفلاحية نظرا لمحدودية المنتوجات الفلاحية الموجهة الى التصدير خلال الفترة المدروسة.

المطلب الثاني: تطور الصادرات الفلاحية في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي لمواصلة المسار في اصلاح القطاع الفلاحي، بغرض تفعيل دوره في التنمية الاقتصادية الوطنية، من خلال البرامج والاهداف التي احتوتها ولعل اهم أهدافها، تكثيف الإنتاج الفلاحي والسعي الى تحقيق تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال الاعتماد على القطاع الفلاحي.

وفي الجدول التالي سوف نستعرض تطور الصادرات الفلاحية خلال الفترة 2008-2014.

الجدول رقم(13): تطور الصادرات الفلاحية خلال الفترة 2008-2014.

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنوات	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	مجموع الصادرات الفلاحية	الصادرات الكلية	نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات الكلية
2008	302,54	124,85	**427,39**	**76826**	**0,56**
2009	208,51	116,29	**324,8**	**45189**	**0,72**
2010	208,51	116,29	**324,8**	**45189**	**0,72**
2011	208,51	116,29	**324,8**	**49898**	**0,65**
2012	840,03	604,33	**1444,4**	**71866**	**2,01**
2013	561,05	403,63	**964,68**	**47998**	**2,01**

المصـــدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات متفرقة من الكتاب الســنوي للإحصـــائيات الزراعية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

يتضح من الجدول أعلاه ان الصادرات الزراعية عرفت أكبر قيمة لها سنة 2012 والمقدرة بـــ 840.51 مليون دولار مقابل قيمة 302.54 مليون دولار سنة 2008 لتنخفض سنة 2013 الى 541.05 مليون دولار، اما بالنسبة للصـادرات الغذائية هي الأخرى سـجلت أكبر قيمة لها سنة2012 والمقدرة بـــ 604.33 مليون دولار لتنخفض في السنة الموالية الى 403.63 مليون دولار، أي ان مجموع الصادرات الفلاحية سجل أكبر قيمة له سنة 2012 والمقدرة بـ 1444.36 مليون دولار.

وعلى العموم يمكن القول ان الصـادرات الفلاحية خلال هذه الفترة تميزت بالتذبذب من سـنة الى أخرى، وبالنسبة للصـادرات الاجمالية هي الأخرى عرفت تذبذبا خلال هذه الفترة من سـنة الى أخرى حيث كانت أكبر قيمة سنة 2008 والمقدرة بـــ 76825,75 مليون دولار. في سـنة 2014[1]: بلغت قيمة الصادرات الفلاحية 316 مليون دولار لكميات عادلت 570000 طن.

اما نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات الكلية تبقى ضئيلة جدا حيث كانت أكبر نسبة 2.01 % خلال سنتي 2012 و2013.

[1] نقلا عن الموقع:

www.aps.dz/ar/economie.

تاريخ الاطلاع: 22 – 04 – 2016.

المطلب الثالث: مكانة الصادرات الفلاحية ضمن الصادرات الكلية خلال الفترة2000-2014

الشكل رقم (01): مكانة الصادرات الفلاحية بالنسبة للصادرات الكلية خلال الفترة 2000-2013

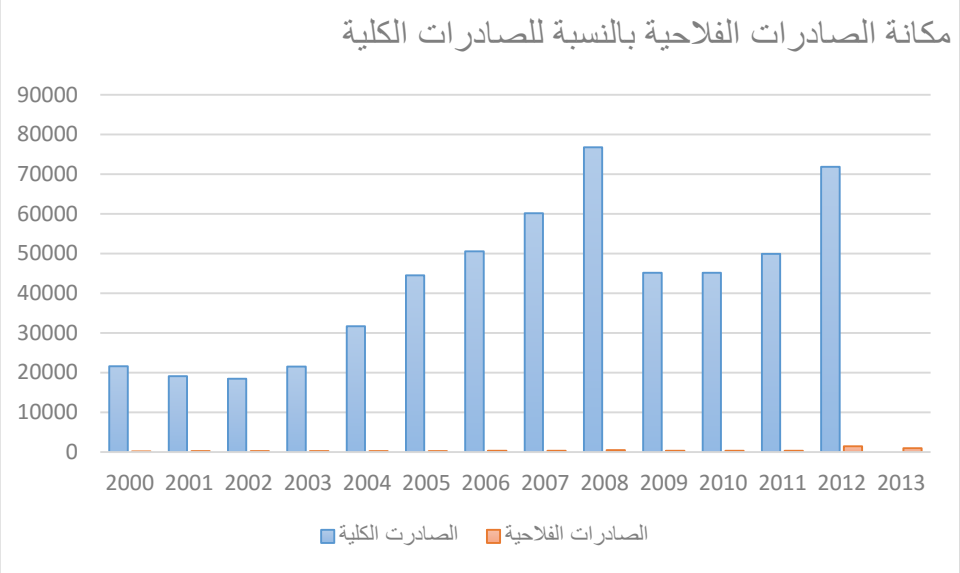

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين (01) و (02).

يتضح من خلال الشكل أعلاه ان قيمة الصادرات الفلاحية تعتبر ضئيلة جدا بالنسبة للصادرات الكلية، رغم اهتمام الحكومة خلال هذه الفترة بترقية الصادرات الفلاحية التي كانت ضمن الأهداف الرئيسية للسياسة الفلاحية الجديدة، بهدف الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وتجنب الاختلالات التي تحدث على مستوى الميزان التجاري بسبب التغيرات السلبية لأسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، لكن هذا الهدف لم يتحقق على ارض الواقع لفشل الحكومة في تبني الاستراتيجية المناسبة لتفعيل القطاع الفلاحي وتطوير المنتجات الفلاحية المؤهلة التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية كالتمور والحمضيات والكروم و مختلف أنواع الخضر والفواكه.

المبحث الثالث: اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه الصادرات الفلاحية وبعض الحلول المقترحة

في هذا المبحث سوف نتطرق الى اهم المشاكل التي تواجه الصادرات الفلاحية في الجزائر، واقتراح بعض الحلول المناسبة لترقية وتشجيع الصادرات الفلاحية.

المطلب الأول: مشاكل ومعوقات الصادرات الفلاحية في الجزائر

هناك بعض المشاكل والعراقيل المتعلقة بالصادرات الفلاحية في الجزائر، والتي تؤثر بشكل سلبي على تطور هذا النوع من الصادرات وترقيته، ومن اهمها:

- تعاني الصادرات الزراعية في الجزائر من ضعف واضح في النوعية وطاقة الإنتاج، وعدم وجود جهاز تسويقي متطور قادر على تمكين السلع ذات الميزة النسبية من الوصول الى الأسواق الدولية والمحافظة على وجودها فيها.
- اعتماد الدول المتقدمة (خاصة دول الاتحاد الأوروبي التي تعتبر اهم منفذ تاريخي للصادرات الفلاحية الجزائرية) على مقاييس متنوعة لدخول الصادرات الأجنبية خاصة الفلاحية منها (مقاييس الصحة والصحة النباتية، النوعية، المقاييس البيئية ....الخ) مما شكل عوائق حقيقية امام دخول صادرات الجزائر الى هذه الدول.
- عدم ارتقاء المنتجات الزراعية المحلية الى المواصفات الدولية، مما يجعل هذه المواصفات تشكل قيودا امام الصادرات الزراعية الجزائرية.
- ضعف ثقة الشركات العالمية والمستهلك الأجنبي بالمنتجات الزراعية الجزائرية نتيجة لعدم وجود معيار وطني للجودة، وسمعة تصديرية للمنتج الجزائري، والنقص في التشريعات الخاصة بالتصدير.
- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي الحديثة المستوردة من اسمدة كيميائية ومبيدات، بذور محسنة، الآلات الزراعية، مما يشكل عبئا ثقيلا على موازين المدفوعات وزيادة تكاليف انتاج السلع الزراعية مما يفقدها القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.
- ثقافة الفلاح التي لا تزال منحصرة في الإنتاج المحلي والتخصص في منتجات فلاحية بأقل تكلفة وربح كبير، والدور السلبي الذي يلعبه الوسطاء (التجار) مما جعل الثروة والقوة في يد فئة صغيرة من التجار، الذين همهم الوحيد احتكار السوق الوطنية لا غير مستغلين غياب سلطات ضبط الأسعار ومحاربة الاحتكار خاصة وأن الطلب على المنتجات الفلاحية مرتفع جدا نظرا لكون الجزائر بلدا مستهلكا بالدرجة الأولى، مما يجعل الاهتمام بالأسواق الخارجية ضعيفا.

إضافة الى هذه المشاكل هناك مشاكل اخرى والمتمثلة في[1]:

- العراقيل البيروقراطية في الإدارة الجزائرية، بالإضافة إلى غياب الخبرة في مجال التصدير والتخوف من المنافسة الخارجية.
- تماطل البنوك الجزائرية في معاملاتها مع المصدرين الذين لا يتلقون مستحقاتهم إلا بعد 15 يوما من وصول المبالغ إلى الجزائر في الوقت الذي لا يزيد وقت المعاملات بالخارج أكثر من يوم واحد.

[1] نقلا عن الموقع:

http:// www.djazairess.com/elmassa/30011.

تاريخ الاطلاع: 02 – 05 – 2015.

- مشاكل النقل من الجنوب إلى غاية الميناء والتي تتطلب شاحنات مجهزة بغرف التبريد وهي النقطة السوداء بالنسبة لقطاع النقل الذي لا يتوفر على مثل هذه الوسائل بالإضافة إلى نوعية الورق المستعمل في التعليب، فالمصدرون مجبرون على استعمال تعليب خاص يتم جلبه من الخارج بسبب النوعية الرديئة للتعليب المحلي الذي لا يتماشى ومقاييس حفظ المنتوج.
- طول فترة المعاملات الجمركية بالميناء والتي قد تزيد عن ثلاثة أيام، حيث يبقى المنتوج على مستوى الميناء كل هذه الفترة قبل شحنه على متن الباخرة.
- إن إشكالية انخفاض نسبة الصادرات من المنتجات الفلاحية يعود أساسا إلى عدم تحديد الأهداف رغم توفر الإمكانيات، كما أن ثقافة التصدير غائبة بالجزائر لتحل محلها ثقافة الاستيراد التي طغت على المبادلات التجارية الجزائرية الخارجية.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتشجيع الصادرات الفلاحية

لتشجيع عمليات تصدير الإنتاج الفلاحي وتحفيز المنتجين والشركات الناشطة في مجال التصدير نحو التوجه الى إعطاء أهمية لتصدير المنتوجات الفلاحية وجعلها من بين الأولويات، يجب القيام بالتالي[1]:

- ❖ يتوجب على المنتجين الفلاحيين الخروج من الإطار التقليدي الى الاحترافية، والعمل على اكتساب نظرة شاملة ودقيقة على متطلبات وشروط الأسواق الخارجية.
- ❖ تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الفلاحية خاصة تلك السلع التي تملك فيها ميزة نسبية في انتاجها وتمتلك مقومات التصدير، مثل التمور والكروم والخضر والحمضيات والفواكه والفلين وذلك من خلال تبسيط الأنظمة والإجراءات لتشجيع التصدير.
- ❖ تشجيع القطاع الخاص لزيادة اسهامه في الصادرات الفلاحية، من خلال تقديم الحوافز والمساعدات الفنية وتقديم المعلومات اللازمة لمصدري المنتجات الفلاحية عن الفرص المتاحة في الأسواق العالمية، وكذا التعريف بالمنتجات في المعارض والمناسبات الدولية المختلفة.
- ❖ رفع كفاءة النظام التسويقي وتحسين الخدمات التسويقية المختلفة، الذي يمكن المنتجات المحلية من النفاذ الى الأسواق العالمية.
- ❖ توفير قاعدة للمعلومات عن الأسواق الدولية ورغبات المستهلكين والاسعار وقدرات المنافسين في الأسواق الدولية وعن التشريعات المطبقة في البلدان المستوردة، والبيئة السياسية والاجتماعية للبلدان المستوردة والمنافسة، ويعتبر توفر قاعدة للمعلومات التسويقية والتجارية من الأدوار المهمة التي يجب على الدولة القيام بها وتقديمها للمصدرين والمستوردين للرفع من كفاءتهم التجارية وتطويرها حسب المتطلبات الدولية وهو ما يعود بشكل إيجابي على اداء القطاع الفلاحي وإنتاج سلع ذات مواصفات دولية تمكنها من المنافسة في الأسواق الدولية.

[1] من اعداد الطالب بالاعتماد على: غردي محمد، **مرجع سابق**.

- ❖ تطوير البحث والإرشـــاد الفلاحي الذي يعتبر من مقومات تطوير القطاع الفلاحي وتنمية الكفاءة التجارية للمنتجات الفلاحية، وهو ما يتطلب من الحكومة الجزائرية تطويرها في شـتى المجالات التي لها علاقة بالفلاحة، خاصـة اسـتنباط أصـناف وسـلالات جديدة من الحبوب وتحسين الأصناف الحالية ورفع الكفاءة الإنتاجية للثروة الحيوانية وتطوير أنظمة الري، وتحســين خواص التربة والبحث عن تنمية الموارد الطبيعية الهائلة التي يتمتع بها جنوبنا الكبير.
- ❖ تقديم مختلف التسهيلات لمصدري المنتوجات الفلاحية على مستوى الموانئ لتشجيع عملية التصدير في مجال المنتوجات الفلاحية.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصـل اهم نتائج السـياسـة الفلاحية للفترة (2000-2014) ثم الى تطور الصـادرات الفلاحية هذه الفترة، حيث انعكسـت هذه السـياسـة انعكاسـا هامشـيا على الصـادرات الفلاحية التي نمت بوتيرة بطيئة وبشـكل متذبذب ولم تصـل الى المسـتوى المطلوب، وهو راجع الى مجموعة من العراقيل التي تواجه المنتوجات الفلاحية الوطنية سـواءا محليا او على مسـتوى الأسـواق الدولية، واقترحنا بعض الحلول التي رأينا انها مناسـبة لتشـجيع الصـادرات الفلاحية، والمساهمة في القضاء على تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات.

خاتمة

الخاتمة:

تعتبر عملية التصدير ذات أهمية بالنسبة لاقتصاد الدولة حيث حضيت باهتمام العديد من الدول والمفكرين الاقتصاديين، لكونها تساهم في تمويل الاقتصاد الوطني بموارد مالية تحرك التنمية الاقتصادية المحلية.

اعتمدت الجزائر بعد سنة 2000 على سياسة فلاحية جديدة تمثلت في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي قصد تفعيل القطاع الفلاحي وجعله يمارس دوره في الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة في تنويع الصادرات، والحصول على موارد جديدة لتمويل الاقتصاد الوطني خارج المحروقات.

وتضمنت هذه السياسات مجموعة من الأهداف والركائز التي سعت الدولة الى تحقيقها في القطاع الفلاحي ومجموعة من الاليات المالية والتقنية لتمويل السياسات الفلاحية المتبعة بغرض تحقيق الأهداف المدرجة، والتي منها ما تحقق على ارض الواقع ومنها ما لم يتحقق.

بالنسبة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية كان متعدد الأهداف ولعل أهمها التحسين المستديم لمستوى الامن الغذائي للبلاد وكذا الاستعمال العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها، بالاعتماد على مجموعة من البرامج والتي تمثلت في برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية لمختلف الفروع وتكييف أنظمة الإنتاج، استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، والبرنامج الوطني للتشجير، والمشروع الجواري للتنمية الريفية واستصلاح الأراضي في الجنوب، ويتم تنفيذ هذه البرامج بالاعتماد على مجموعة من الاليات منها المالية والمتمثلة في الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، ومنها التقنية المتمثلة في الارشاد والتكوين.

اما بالنسبة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي جاءت لمواصلة الإصلاحات المتعلقة بالقطاع الفلاحي، وأساس هذه السياسة يتمحور حول مسالة الامن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها بلادنا ومجتمعنا، واعتمدت هذه السياسة على مجموعة من الركائز تمثلت في التجديد الفلاحي الذي يهدف الى تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة انتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، والتجديد الريفي الذي يهدف الى اشراك العالم الريفي في التنمية الاقتصادية، وبرنامج تقوية القدرات البشرية والدعم التقني الذي يهدف الى التكوين، خبرة استشارية متخصصة، مرافقة جواريه مدعمة مستهدفة، الاتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين، الإرشاد وتنمية المعارف.

ان تطور الصادرات الفلاحية في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي عرف نموا متذبذبا للصادرات الفلاحية، راجع الى مجموعة من المشاكل حالت دون تطور الصادرات الفلاحية منها الضعف في الطاقة الإنتاجية والنوعية، ضعف

الجهاز التسويقي، بالإضافة الى العراقيل البيروقراطية والإجراءات المتعلقة بالصادرات الفلاحية المتخذة على مستوى الموانئ وعدم ارتقاء المنتجات المحلية الى المواصفات العالمية، المقاييس المعتمدة من طرف الدول للدخول المنتجات الأجنبية الى أسواقها والمتعلقة بالجودة والنوعية ...الخ.

اما بالنسبة الى اختبار الفرضيات فكانت النتائج كالتالي:

- فيما يخص الفرضية الأولى فإننا توصلنا الى ان عملية التصدير تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال توفير الموارد المالية الأجنبية (العملة الأجنبية) اللازمة لتمويل النشاطات المختلفة في الاقصاد الوطني.
- اما بالنسبة للفرضية الثانية فان البحث توصل الى ان السياسة الفلاحية المتبعة بعد سنة 2000، والتي كان هدفها النهوض بالقطاع الفلاحي وعصرنته، تميزت بالثراء في الأهداف والبرامج وسمحت بتحقيق مكاسب إيجابية.
- وبالنسبة للفرضية الثالثة فتوصل هذا البحث الى ان مساهمة الصادرات الفلاحية في الصادرات الكلية تبقى هامشية وضئيلة جدا بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة 2000-2014.

افاق الدراسة:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث الالمام بالجوانب التي رأينا انها مهمة ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

- أثر السياسات الفلاحية على إنتاجية القطاع الفلاحي الجزائري.
- أثر القطاع الفلاحي على التنمية المستدامة في الجزائر.

وفي الأخير فان بحثنا هذا لا يتعدى ان يكون محاولة لإثراء واحد من اهم المواضيع فان أصبنا فمن الله وحده، وان اخطانا فمن أنفسنا ومن الشيطان.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

1. أبو الوفاء علي وعصام يوسف خليفة، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، الإسكندرية، دار المطبوعات الجديدة، 1975.
2. ابي سعد الديوجي، التسويق الدولي، دار الكتب للنشر، الموصل، 1992.
3. أحمد أبو زيد الرسول، السياسات الاقتصادية الزراعية: رؤى معاصرة، الطبعة الأولى، مكتبة بستان المعرفة الإسكندرية، مصر، 2004.
4. سيد محمد السريتي، الامن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.
5. توفيق محمد عبد المحسن، التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير، دار النهضة العربية،2001.
6. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر.
7. شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012.
8. غول فرحات، التسويق الدولي (مفاهيم واسس النجاح في الأسواق العالمية)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.
9. مبروك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
10. محمد جاسم، التجارة الدولية، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
11. فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي – حالة الجزائر -، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2011.
12. فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2008.

2. الاطروحات والرسائل الجامعية:

1. براكتية بلقاسم، الزراعة والتنمية في الجزائر (دراسة مستقبلية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.
2. بلقلة إبراهيم، اليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008، 2009.
3. بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (1970، 2005)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010-2011.
4. بوكزاطة سليم، المنظمة العالمية للتجارة والامكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، 2002.
5. حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012-2013.
6. زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980، 2009)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
7. صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر -حالة مواد غذائية أساسية 2000، 2014، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014 ،2015.
8. غردي محمد، القطاع الزراعي واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.
9. هاشمي الطيب، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر للفترة (2000، 2006) نموذج تطبيقي بولاية سعيدة، رسالة ماجستير، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2007.

3. المجلات والدوريات والمؤتمرات:

1. حوحو حسينة وحوحو سعاد، الية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد:23، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2011
2. عمر محمود أبو عيدة، أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة جامعة الازهر، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد15، العدد1.
3. قدي عبد المجيد، وصاف سعيدي، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 2، جوان2002.

4. لعلاوي عمر، تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد استراتيجية غزو الأسواق، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تونس،2007.
5. محمد بن دليم القحطاني، مساهمة نظام جاهزية التصدير للدخول إلى الأسواق العالمية، الملتقى العربي الثاني للتسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، المنظمة العربية الإدارية، الدوحة، قطر، اكتوبر2003.
6. مطانيوس حبيب، المسألة الزراعية السورية: واقعها وافاق تطويرها، مجلة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، سنة 1998، عدد14.
7. وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد1، 2002.

4. وثائق ومنشورات صادرة عن جهة رسمية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36بتاريخ 7 ربيع الأول 1424ه، الموافق لـ 08 يونيو 2003.
2. الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، الامر رقم 05-05 المؤرخ في 18 جمادى الثاني الموافق لـ 25 يوليو 2005"المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005"، الجريدة الرسمية، العدد 52، المادة 28.
3. الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، الامر رقم 05-05 المؤرخ في 18 جمادى الثاني الموافق لـ 25 يوليو 2005"المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005"، المادة 29.
4. الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، المنشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 المتضمن استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان 1420ه الموافق لـ 23 ديسمبر 1999"المتضمن قانون المالية لسنة 2000"، الجريدة الرسمية، العدد 92، المادة 95.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية، جوان 2002.
7. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2000، الدورة العادية السادسة عشر، 2000.
8. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 1998.

9. مصالح رئاسة الحكومة، ملحق بيان السياسة العامة، الفصل الثالث: مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الامن الغذائي للبلاد، نشريه وزارية، أكتوبر 2010، الجزائر.
10. وزارة التجارة، جزء من حوصلة إحصائية (1962، 2011).
11. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، سنة 2000.
12. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي: الإجراءات المتخذة لفائدة الفلاحين والمربين ومتعاملي الصناعات الغذائية الفلاحية في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2008، 28 جويلية 2008.
13. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مديرية الاحصائيات والمنظومة المعلوماتية**، 2015.
14. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي – عرض وافاق-، الجزائر، 2008.

5. مواقع الكترونية:

1. http: // www.minagri-algeria.org / Strategie pnda.html
Ministère de l'agriculture et du développement rural, stratégie de mise en œuvre du P N D A
2. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر عبر الموقع الالكتروني:
http://www.aoad.org/algeria-inv.pdf.
3. حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية، ص 4، 5، 6، نقلا عن الموقع:
www.portail du premier - ministere.gov.dz
4. www.aps.dz/ar/economie.
5. http:// www.djazairess.com/elmassa/30011.

الملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو تقييم ونتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي ومساهمتها في تنويع الصادرات، والنتائج التي تم الوصول اليها في النهاية فشل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي بسبب مجموعة من المشاكل، ووضعنا مجموعة من الحلول لهذه المشاكل لتفعيل القطاع الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: التصدير، السياسات الفلاحية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، سياسة التجديد الفلاحي والريفي، الصادرات الفلاحية.

Résumé :

L’objet de la présente étude consiste à évaluer les résultats du programme national de développement agricole et rural et la politique du renouveau agricole et rural dans la perspective de contribuer à la diversification des exportations. Les résultats de l’analyse effectuée confirment l’échec de ces deux programmes en raison de nombreuses contraintes. Un ensemble de propositions a été mis en avant pour relever lesdites contraintes et moderniser le secteur agricole.